www.kassiounpaper.com

874

الإثنين 13 آب 2018

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

[06]

إعادة اللاجئين تسرع الحل

الافتتاحية

ميزان القوى
اتجاه واحد ومحدد

يشكل ميزان القوى الدولي الجديد العنوان الأبرز، والمحرك الأساس لمجمل العمليات الجارية على المستوى الدولي في الظرف الراهن، واذا كان انكار هذه الحقيقة بات نوعاً من الجهل السياسي، فأنه في الوقت نفسه يكلف هؤلاء «الناكرين» اثماناً باهظة، في ظل ترسخ وتثبيت وتعزيز دور القوى الدولية الصاعدة.

إن مسار التراكم الرأسمالي الذي قاده المركز الرأسمالي الغربي، وصل إلى هيمنة قوى رأس المال المالي التي استنفذت نفسها، وفقدت إمكاناتها وباتت أدواتها السابقة في الهيمنة عاجزة عن أداء الدور السابق، مما أدى إلى دفع المنظومة بكاملها إلى مأزق تاريخي لا حل له إلا القبول بالأمر الواقع، أي القبول بموقعها الطبيعي في منظومة العلاقات الدولية، وإنهاء عملية النهب المضاعفة التي تتيحها السلطة على المنظومة المالية والنقدية عالمياً.

ولما كان تراجع المركز الرأسمالي الغربي بات أمراً ملموساً، فمن الطبيعي أن يلقي هذا التراجع بظلاله على مجمل العمليات الجارية في عالم اليوم، لاسيما وأن القوى الصاعدة لا تفوت فرصة واحدة في ملء الفراغ الناشئ عن تراجع المركز الغربي.

من خصائص هذه العملية النوعية الجارية اليوم، أن مصالح القوى الصاعدة تتقاطع موضوعياً، مع مصالح شعوب العالم قاطبة، بما فيها مصالح شعوب البلدان الرأسمالية نفسها، وهذا ما يمدها بالزخم والحيوية، وتتجلى بأشكال مختلفة في شبكة العلاقات الدولية، والواقع الجيوسياسي الدولي برمته، فالتحالف غير المقدس بين طرفي الاطلسي يتضعضع، والتناقضات داخل كل بلد على حدة تحتدم، في حين أن القوى الصاعدة تبني أدواتها الجديدة، وتعزز مواقعها، وإذا أخذنا بعين الاعتبار بأن العلاقة بين المركز المتراجع ودول العالم، كانت قائمة على النهب والتبعية وفرض الإملاءات، فإنه في ظل الواقع الجديد أصبح العالم المنهوب قادراً على طرح خياراته، ومواجهة خيارات الخصم،

يعتبر التوازن الدولي الجديد، في العمق، تجلياً لأحد أهم التناقضات في عالمنا المعاصر «إمبريالية_شعوب» وإن كان يتمظهر حتى الآن، بأنه صراع بين الدول، إلا أن الجانب الآخر منه هو: الصراع داخل الدولة الواحدة أيضاً، بمعنى آخر هناك دول، دفعها الواقع الموضوعي، لأن تصطف في مكان ما ضمن الاستقطاب الدولي الجديد، لأن رأس المال المعولم، سعى ويسعى إلى ابتلاع العالم.. العالم كله، وهو بذلك وسع دائرة خصومه لتشمل قوىً واسعةً بما فيها جزءاً من البنية الرأسمالية العالمية.

إن التوازن الدولي الجديد ، هو عملية صراع، وإذا كان هناك توافق، فهو توافق الأمر الواقع، الذي يلزم طرفاً بالتراجع لمصلحة طرف آخر، مما يعني، أن خيارات القوى الصاعدة القائمة على الالتزام بالقانون الدولي، والاعتراف المتبادل بالمصالح، هو الذي يحدد اتجاه سير الاحداث، وآفاق التطور اللاحق.

ضمن هذا السياق، وكمؤشر على تقدم دور القوى الصاعدة جاء القرار الدولي 2254الذي يعتبر خريطة طريق حل الازمة السورية، والذي وجد لينفذ كما أكدنا مراراً، والذي يشكل ببنوده وروحه تعبيراً عن مصالح الشعب السوري، كونه يعيد القرار إلى السوريين، اي أن العامل الدولي في ظل ميزان القوى الجديد يصبح عاملاً إيجابياً، لمصلحة الشعوب، بعد أن تم لجم قوى رأس المال المعولم.

شؤون عمالية

العمال يريدون

02

شؤون محلية

التل..
مشاكل متشابكة

10

شؤون اقتصادية

عقد استثمار الأسمدة
في أروقة الحكومة

12

شؤون عربية ودولية

الغرب وانهيار
«الأحلاف المقدسة»

19

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمال يريدون

في الآونة الأخيرة كثفت قيادات الحركة النقابية من زياراتها إلى المعامل والشركات لتلتقي مع العمال، والإعلام النقابي كما يقول: إن الهدف من الزيارات الاطلاع عن قرب على هموم العمال ومشاكلهم ومن أجل تذليل صعوبات العمل.

من حيث المبدأ لابد أن يكون هناك تواصل مع العمال في مواقعهم أو خارجها وخاصة من القيادات النقابية لأن هذا التواصل يعزز لغة الحوار المفترض أن يكون مؤسساً على برنامج تحمله القيادة النقابية إلى الطبقة العاملة من أجل أن يوافق عليه العمال ويتبنونه في سياق دفاعهم عن حقوقهم، ولا نعتقد أن القيادة النقابية ستتكون معرفتها بواقع العمال ومطالبهم من خلال الزيارات التي تقوم بها، فهي تعلم الواقع تماماً بكل تفاصيله ودقائقه والسؤال هو: كيف سيقتنع العمال بما يقال لهم وهم يرون بأم العين ويعيشون أوضاعهم المرة ساعة بساعة من خلال سلوك الحكومة تجاه حقوقهم ومطالبهم، وخاصة أجورهم التي أصبحت تشكل لهم عبئاً نفسياً ومادياً يتعاظم كل يوم بسبب أن الحكومة بسياستها الاقتصادية الاجتماعية التي تنحاز فيها إلى ناهبي الثروة التي ينتجها العمال، وكل العاملين بأجر، تؤدي تلك السياسات إلى مزيد من الإفقار والتهميش والعاطلين عن العمل وهؤلاء هم حطب الأزمة ووقودها.

إن الطبقة العاملة لم تعد تقتنع بالوعود فهي تحتاج إلى أفعال تؤمن لها مصالحها وحقوقها وخطوه عملية أفضل من درزينة من الوعود.

العمال يريدون:

1- حركة نقابية حركة مستقلة موحدة، مدافعة عن حقوقهم ومطالبهم.

2- الدفاع عن الاقتصاد الوطني، وخاصة قطاع الدولة المنتج «الصناعي والزراعي» وإعادة إحيائه وتطويره وتحسين أدائه، وتخليصه من ناهبيه.

3- مواجهة الفساد الكبير وآليات نهبه للاقتصاد الوطني.

4- أن يتم التأكيد على حقوق الطبقة العاملة كاملة في الدستور، ومنها:

حقها الكامل بالإضراب السلمي دفاعاً عن مطالبها وحقوقها وخاصة أجورها وربطها بسلم متحرك مع الأسعار.

5- رفع الهيمنة والوصاية عن قراراتها وبرامج عملها من أية جهة كانت.

6- حقها في أن تختار ممثليها الذين يعبرون عن مصالحها من خلال انتخابات ديمقراطية حقيقية.

7- حقها في عزل من لا ترى فيه أهلية لتمثيلها والدفاع عن حقوقها.

إن تبنّي ما تريده الطبقة العاملة من مطالب سيزيد من وزن الحركة النقابية والعمالية سياسياً واقتصادياً في بناء سورية، بأن تكون مقاومة وقوية اقتصادياً وسياسياً.

الوقت لم يفت بعد، فهل تبادر كوادر النقابات لتبنّي ما تريده الطبقة العاملة؟

الشرعة الدولية لحقوق الإنسان

تطلق هذه التسمية على مجموعة الوثائق التالية: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 - العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 - العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966 - البروتوكولات الإضافية.

■ ميلاد شوقي

نحن على أبواب تشكيل اللجنة الدستورية والتي تنبع أهميتها من أنها ستقرر مصير البلاد والعباد إلى خمسين عاماً قادمة وربما أكثر، وقليلون من يتحدثون عن ضرورة على ماذا يجب أن ينص الدستور الجديد من حقوق، وتبقى التغييرات التي تطرحها بعض القوى تتعلق بالجانب الديمقراطي فقط، ومع ضرورة هذه المواضيع وأهميتها إلّا أنّ هذه القوى لا تتحدث عن مصالح فئات الشعب وحقوقها بل تكتفي عادة بالإشارة إلى ما يهم توجهها السياسي والاقتصادي، وتفصل دائماً بين حقوق الإنسان التي تدّعي أنها تدافع عنها، وبين حقوق الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين وكأنهم ليسوا مواطنين طبعاً، ولا تنسى هذه القوى أن تذكرنا بحقوق المرأة لتظهر بمظهر حضاري لا أكثر.

الدساتير وحقوق الإنسان

إذا كنا نريد أن نضع دستوراً عصرياً لا بد وأن يعترف الدستور الجديد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد اختلفت دساتير الدول في تحديد موقع قواعد القانون الدولي في إطار نظامها القانوني الوطني، فمنها ما اقتصر على عرض مبدأ خضوع الدولة للقانون الدولي دون تحديد موقعه، وبالتالي دون توضيح أي من القانونين يعلو على الآخر، حيث تنص هذه الدساتير على قبولها أو تبنيها أو امتثالها لقواعد القانون الدولي كقواعد سلوك في علاقاتها مع الدول الأخرى.

ومنها من أدمج قواعد القانون الدولي ونصوص المعاهدات في القانون الداخلي عن طريق إصدار المعاهدة بنص تشريعي يلزم المؤسسات والأجهزة الوطنية، وتطبقه المحاكم بصفته تشريعاً وطنياً مما يقود إلى سمو القانون الدولي على القانون الوطني، وهذا هو موقف الاجتهاد الدولي الذي أكد أولوية المعاهدات وتفوقها على النظم القانونية مهما كانت طبيعتها: دساتير، قوانين، إجراءات تنفيذية وإدارية.

مثال على ذلك ما ينص عليه الدستور اللبناني في الباب الأول بعنوان أحكام أساسية إلى «..... أن لبنان عضو مؤسس في منظمة الأمم المتحدة وملزم بمواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان» وإن كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الشكل يعتبر من قبيل التوصيات غير الملزمة، فإن سلوك الدول قد أدخل الإعلان في مجال القانون الدولي العرفي، مما أدى على اعتبار انتهاكه انتهاكاً لالتزام قانوني يقع على عاتق الدول، وعلى تكريس مبدأ عام يعتبر القانون الدولي لحقوق الإنسان غير التعاهدي ليس قانوناً عرفياً بالمفهوم التقليدي، إذ أنه يتميز بقوة إلزامية لا تتصف فيها فروع أخرى من القانون الدولي، تصل إلى حد اعتبار قواعده ليست ملزمة فقط وإنما آمرة.

العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

اكتفى ميثاق الأمم المتحدة بذكر الحقوق والحريات الأساسية للإنسان بعبارات عامة دون إيضاح تفصيلات تبين مضمون هذه الحقوق وكيفية تنفيذها، ولم يستطع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حل هذه المشكلة، وهذا ما دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اعتماد اتفاقيتين دوليتين منفصلتين تتضمنان قواعد قانونية تفصيلية ملزمة لحقوق الشعوب وحقوق الإنسان. واحدة لتأمين الحقوق المدنية والسياسية فوراً، والثانية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد تمت صياغة الاتفاقيتين في لجنة حقوق الإنسان، ثم في اللجنة الثالثة للشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية التابعة للجمعية العامة، وقد اعتمدت الجمعية العامة هاتين الاتفاقيتين وهما العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وقد دخل العهدان حيز التنفيذ بعد اقرارهما بعشر سنوات في 1976/1/3 بالنسبة للأول وفي 1976/3/23 بالنسبة للثاني، وقد اشتمل العهدان على تناول معظم حقوق الإنسان والتي نذكر منها ما يغيب عادة:

حق الشعوب في تقرير مصيرها والتصرف بثرواتها، الحق في التجمع السلمي، الحق في العمل وفي شروط عادلة، حق تشكيل النقابات والانضمام إليها، الحق في الإضراب، الحق في الضمان الاجتماعي، حقّ الإنسان في مستوى عيش لائق، الحق في العناية الصحية، الحق في التعليم والثقافة، بالإضافة إلى عشرات الحقوق التي تؤمن حياة كريمة للإنسان.

هذه الحقوق المعترف بها دولياً يجب الاعتراف بها في الدستور الجديد لأنها من صميم حقوق الإنسان الطبيعية التي يجب أن يتمتع بها أي مواطن، ولكي تتحقق هذه الحقوق على أرض الواقع ولا تبقى حبراً على ورق، يجب قيام الدولة بالتدخل بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والاعتراف بما جلبته الليبرالية الاقتصادية من ويلات على الوطن وأبنائه عامة، وعماله بشكل خاص، وضمانة لعدم إنتاج الأزمة مرة أخرى.

تغير بنية الطبقة العاملة في الجزيرة

تعتمد منطقة الجزيرة على الاقتصاد الزراعي بشكل أساسي، ويتوقف على العمل الزراعي بقية النشاط الاقتصادي بشكل أو بآخر. باستثناء بعض القطاعات الصناعية التي لم تغيّر من بنية الجزيرة الزراعية.

■ إيفان علي

حملت سنوات الأزمة 2011– 2018، بعض التغييرات إلى البنية الاقتصادية الاجتماعية للطبقة العاملة في منطقة الجزيرة، وصبغت معظم الأعمال بطابعها المؤقت. توقفت فئات من العمال قسراً عن العمل، وحدث نزيف في الفئات الأخرى، كما ظهرت فئات جديدة من العمال. أي: حدثت خلخلة اجتماعية في البنية لم تنته بعد.

ماهي التغييراتَ التي حدثت في بنية الطبقة العاملة الجزراوية؟ وما هي الفئات العمالية الجديدة التي ظهرت؟

العمال الزراعيون

يعمل الآلاف في العمل الزراعي، ولا توجد نقابة تحمي حقوق العمال الزراعيين أو إحصاءات دقيقة لعددهم، وتعد هذه الفئة من أقدم فئات الطبقة العاملة في الجزيرة، ارتبط نشوؤها بزراعة القمح والقطن ومحاصيل أخرى ودخول الآلة إلى العمل الزراعي ونشوء الرأسمالية الزراعية محل الاستثمار الإقطاعي.

كانت هذه الفئة منظمة في نقابة تعتبر أكبر نقابة عمالية في سورية منتصف الخمسينات «10 آلاف عامل» وامتدت إضراباتها التي شلّت أعمال الحصاد من الجزيرة إلى الرقة ودير الزور وحلب قبل أن تحلّ النقابات منتصف السبعينات.

همشت قوانين الزراعة هذه الفئة خلال أربعة عقود، وطحنتهم السياسات الليبرالية عشية الأزمة مثل: قانون العلاقات الزراعية وسياسات تدمير الزراعة والتسريح من العمل بلا حماية.

تأسست خلال سنوات الأزمة مجموعة من التعاونيات الزراعية الكبيرة، وبلغت مساحة تعاونية الحسكة 20 ألف دونم وتعاونية معبدة 100 ألف دونم وغيرها من التعاونيات في بقية المناطق.

جمعت هذه التعاونيات أعداداً كبيرة من اليد العاملة الزراعية في مكان واحد ضمت العمال الزراعيين وصغار ملاكي الأراضي، ولم تخرج طريقة تشغيلها عن الأسلوب الرأسمالي، لذلك من الممكن أن تكون هذه التعاونيات مسرحاً للإضرابات القادمة في الجزيرة، ومن الممكن أن ينطلق من مناطق تجميع الأعداد الكبيرة للعمال الزراعيين الصراع الحقيقي في منطقة الجزيرة.

انقسم العمال الزراعيون في الجزيرة نتيجة هذا التغيير إلى قسمين: القسم الذي يعمل بالشكل القديم في زراعة القمح والقطن وحصاد المحاصيل. وقسم عمال التعاونيات الزراعية الذين هم أقرب إلى الشكل الحديث للعمل الزراعي ووعيهم أقرب إلى التنظيم النقابي.

عمال سكك الحديد

نشأت فئة عمال بناء السكك الحديدية لأول مرة في سورية والشرق مع دخول الرأسمالي الأجنبي عام 1903 ومد خط حديد برلين– بوخارست– بغداد «قطار الشرق السريع» والخط الحديدي الحجازي 1908. ويذكر أن أول إضراب عمالي حدث في القرن العشرين كان بين عمال سكك الحديد في سورية ولبنان 1917– 1920 «خط حديد رياق– حلب».

بينما ظهرت فئة عمال السكك الحديدية في الجزيرة بعد تأسيس معهد السكك الحديدية في سورية وتنفيذ الاتحاد السوفييتي لخط حديد القامشلي– حلب عام 1979. لغاية نهاية عام 2012 كان يعمل 500 عامل في سكك الجزيرة معظمهم منتسب للنقابة. توقف العمال عن العمل قسراً بسبب ظروف الأزمة وخروج الخطوط الحديدية السورية عن الخدمة. وترك الكثير منهم هذا العمل متوجهين إلى مهن أخرى لتأمين لقمة العيش حتى اليوم. بينما ينتظر آخرون عودة السكك الحديدية للخدمة لاستئناف العمل فيها.

الطبقة العاملة

مصر - عمال صناعة الملابس

دخل صباح يوم 9 أب نحو 800 عامل من عمال مصنع نيدل كرافت للملابس الجاهزة بمحافظة المنوفية، في إضراب شامل عن العمل للمطالبة بتحسين أوضاعهم المالية، واحتجاجاً على سوء المعاملة من جانب الإدارة والمطالبة بإقالة مدير الإنتاج في المصنع لتجاوزه بالسب والقذف في حق العمال.

وتجمع العمال أمام بوابة المصنع رافضين الدخول إلى العمل وجرى تحرير شكوى بمكتب العمل، وكذلك إدارة المنطقة الحرة، ورفع العمال عدداً من المطالب منها: تعديل الأجور بما يتماشى مع ظروف الحياة الصعبة، وأسوة بباقي المصانع، بالإضافة إلى إلغاء ساعة العمل الإضافية، والتي تخالف قانون العمل ولا يتم صرف أية زيادات مقابلها بالإضافة إلى تأمين صحي.

اليمن - حراك شعبي

مع تدهور القيمة الشرائية للريال اليمني الذي وصل إلى 565 ريالاً مقابل الدولار الأمريكي الواحد، وهو أدنى سعر للعملة المحلية الذي فاقم من الأزمات المعيشية.

تشهد عدن منذ يوم 4 أب احتجاجات وموجة غضب شعبية عارمة، احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية والإنسانية والمعيشية للأهالي، وتردي الخدمات الضرورية كالكهرباء والمياه وانعدام المشتقات النفطية وارتفاع مخيف في أسعار السلع الاستهلاكية وتدني مستوى الأجور والمرتبات.

ورفع متظاهرون ساروا في شارع مدرم بحي المعلا لافتات كتبت عليها شعارات ضد الحكومة وفسادها، وأخرى تندد بتدهور العملة المحلية وما رافقها من ارتفاع جنوني للأسعار، وانعدام الخدمات الضرورية، وتدني مستوى الأجور والمرتبات.

كما طالبوا النقابات العمالية بإعلان إضراب شامل عن العمل ولمدة أسبوع حتى تتم الاستجابة للمطالب المشروعة للعمال والمواطنين، ودعوا لتوسيع رقعة الاحتجاجات لتشمل مديريات عدن كافة وباقي المحافظات الجنوبية .

الهند - مزارعو الشاي

دخل مئات آلاف العاملين في زراعة الشاي في شرق الهند إضراباً استمر ثلاثة أيام ابتدأ من يوم 14 أب، مطالبين الحكومة ومالكي المزارع بزيادة أجورهم 50 سنتاً في اليوم، وأدى الإضراب في ولاية غرب البنغال في جبال الهملايا، إلى توقف العمل في معظم مزارع الشاي في المنطقة.

وصرح رئيس اللجنة المركزية لنقابة عمال المزارع: شارك أكثر من 400 ألف عامل من نحو 370 مزرعة شاي في الإضراب الذي استمر ثلاثة أيام، وأضاف أن: «الحد الأدنى لأجر العامل يومياً في المزرعة هو 169 روبية «2,46 دولاراً»، وطالبنا بزيادة بنسبة 20% ليرتفع الأجر إلى 203 روبية «2,96 دولاراً»، وذكرت التقارير أن الإضراب تؤيده نحو 20 نقابة عمالية محلية.

إيطاليا - لسنا عبيداً

تظاهر مئات من العمال الزراعيين يوم 8 أب، معظمهم من الأفارقة في حقول في جنوب إيطاليا، حيث هتفوا «لسنا عبيداً»، احتجاجاً على ظروف العاملين في قطف الطماطم بعد وفاة 16 عاملاً في حادثي سير.

وسلط الحادثان– اللذان تتشابه ظروفهما ووقعا في غضون 48 ساعة– الأضواء على معاناة العاملين في الحقول في أنحاء مدينة فودجا في إقليم بوليا، حيث يقضي آلاف الأجانب موسم الصيف وهم يحصدون الطماطم تحت رحمة وكالات توظيف مرتبطة أحياناً بالجريمة المنظمة.

وسار المتظاهرون الذين توقفوا عن العمل من الريف نحو فودجا وهم يهتفون: «لسنا عبيداً، لا للاستغلال».

وسارعت الحكومة الإيطالية إلى الرد على الغضب الناجم عن حالات الوفاة، حيث أعلن وزير الداخلية الحرب على «المافيا».

من أول السطر

■ نبيل عكام

الشيخوخة ودور التأمينات الاجتماعية الاجتماعي

قبل أن ندخل في الموضوع هناك سؤال دائما يتبادر إلى أذهان العمال بشكل خاص: لماذا أرباب العمل وخاصة في القطاع الخاص يمتنعون عن تسجيل العمال الذين يعملون في منشأتهم في مظلة التأمينات الاجتماعية رغم ادعائهم على المنابر والمحافل الرسمية وغير الرسمية بأن «العمال هم مثل أولادنا وأننا مستعدون لتزويجهم بناتنا!» هل لعدم إدراكهم لأهمية هذه المظلة للعمال ولهم أيضاً؟ أم أنهم يعتبرون هؤلاء العمال مجرد عبيد وخدم لهم ولمصالحهم ؟

عندما يحال العامل المؤمن عليه إلى معاش الشيخوخة بعد أن يكون قد أفنى زهوة عمره في هذا العمل أو ذاك، وآن له أن يرتاح بإجازة مفتوحة لقاء ما قدمه من عطاء وجهد، وما تعرض له من مخاطر مختلفة نتيجة عمله، هنا تكمن المعاناة الأكبر التي يتعرض لها المتقاعدون.

أولاً: بأحسن الأحوال لن يحصل المؤمن عليهم إلّا على 80% من أجرهم وذلك حسب قانون التأمينات الاجتماعية رقم /92/ وتعديلاته.

ثانياً: مع تقدم المؤمن عليه في العمر تزداد مشاكله الصحية من أمراض قد تكون مزمنة وأمراضاً طبيعية يتعرض لها وهي بحاجة إلى معالجة وأدوية وغيرها من أشكال العلاج، ومنها: العمليات الجراحية المختلفة وهذا يشكل أعباءً مالية على العامل المحال على المعاش، قد تصل تكاليفها أحياناً لأكثر من 70% من راتبه التقاعدي المصروف له.

واستكمالاً لمفهوم التأمينات الاجتماعية وغايتها الإنسانية والاجتماعية لا بد لها من العمل على توفير تلك الخدمات الضرورية اللازمة لهؤلاء المتقاعدين، وذلك بإيجاد تلك المراكز الصحية، وعلى الأقل إنشاء مشفىً لتقديم هذه الخدمات المجانية للمتقاعدين حيث تستطيع المؤسسة أن توظف استثماراتها في هذا القطاع الهام، وعلى الدولة أن توفر لها كافة التسهيلات الضرورية لذلك، إضافة إلى تقديم الدعم الكافي لتطوير هذه الخدمة الضرورية باعتبارها مسؤولية اجتماعية تقع على عاتقها اتجاه المجتمع، هذا عدا عن توفير ما تتطلبه هذه الشريحة من دور الراحة المختلفة والاستفادة من خبراتهم المختلفة، ولماذا لا يكون للمتقاعدين نقابة خاصة بهم تعمل على الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم المختلفة التي لا بد من توفرها لهذه الفئة من المجتمع.

ندرة السلامة المهنية

تتولى مديرية الصحة والسلامة المهنية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الإشراف على تطبيق القرار الوزاري رقم 28 لعام 2010 الناظم لأحكام الصحة والسلامة المهنية الواردة في قانون العمل رقم /17/ لعام 2010، في جميع قطاعات العمل «العام والخاص والمشترك» وذلك من خلال دوائرها الثلاث: دائرة التفتيش وتقييم بيئة العمل، دائرة الدراسات والتدريب والتوعية، دائرة المخابر.

■ وائل منذر

بهدف:

1- حماية القوى العاملة من أخطار العمل المختلفة.

2- الحد من إصابات العمل والأمراض المهنية.

3- تأمين بيئة العمل الآمنة والخالية من الملوثات.

4- الحفاظ على مقومات العنصر المادي من التلف والضياع نتيجة الحوادث والمتمثل في المنشأة وما تحتويه من أجهزة ومعدات.

5- المحافظة على بيئة الجوار.

رغم توفر منظومة التشريعات التي تحدد ما لهم وما عليهم إلّا أن هناك ضعفاً في الرقابة في ظل وجود عمال يواجهون أمراضاً خطيرة وحوادث مميتة ويجهلون حقوقهم، إن أغلب التشريعات تضمن للعامل العمل في ظروف جيدة وآمنة، إلّا أن الواقع يثبت أنّ هناك الكثير من الحالات التي فقد فيها العمال حياتهم بسبب حوادث العمل وغيرها من المشاكل المهنية، التي لا يزال يتخبط فيها الكثير من العمال، هناك زيادة واضحة في إصابات العمل وحالات الوفاة والكثير من العمال الذين تعرضوا لإصابات العمل وجدوا أنفسهم بلا عمل، فيما تعرض آخرون لإصابات أقعدتهم بقية حياتهم، بينما لقي البعض الآخر حتفهم في أماكن عملهم، تاركين أسرهم تواجه مصيراً مجهولاً.

رأي أرباب العمل

عادة ما يفسّر أرباب العمل تلك الإصابات التي يتعرض لها العمال بأنها نتيجة لقلة الانتباه من طرف العامل تارة، وإهماله تارة أخرى، فيما يرجعها العمال إلى عدم توفر ظروف العمل الآمنة.

ويعتبر كل من قطاع البناء، والحدادة، والنجارة، وبعض الصناعات التي تتم باستعمال آلات خطيرة من أهم مجالات العمل التي تزداد فيها حوادث العمل، حيث يكون العامل معرضاً للسقوط، وأدت العديد من الحوادث إلى إعاقة البعض ووفاة آخرين، وجدوا أنفسهم مجبرين على العمل في أماكن لا تتوفر فيها أدوات الحماية وشروط السلامة المهنية.

قاسيون

زارت العديد من الورش ومعامل الحجر الصناعي والبلوك والبواري الإسمنتية والصناعات البلاستيكية، والتقت العمال خلف الآلات، وفي ورش نجارة الباطون والحدادة والبلاط والتمديدات الصحية وكانت لها اللقاءات التالية:

يقول عامل البناء خالد: مجال البناء من أهم الأعمال التي تكثر فيها حوادث العمل التي أدت إلى وفاة الكثير من العمال، وحتى تقاعد بعضهم قبل الوقت، هناك حوادث ذهب ضحيتها شباب طالما حلموا بفرص عمل توفر لهم العيش الكريم، إلّا أن الظروف شاءت أن تكون نهايتهم في أماكن عملهم. إن الحوادث تحدث بشكل يكاد يكون يومياً، منها ما هو بسيط، ومتوسط وخطير.

قاهر: في الأربعينيات من العمر، احترف مهنة البناء لمدة يزيد عن 15 سنة، يقول: إن المهنة شاقة للغاية وقد كلفته صحته، وأصبح يعاني من الحساسية، ثم الربو، وما زاد الأمر سوءاً هو تعرضه لإصابة في الظهر جعلته يتقاعد عن العمل، وأضاف: أنه لم يكن يجني منه إلّا القليل، رغم خطورته وتذكر صديقه «فراس» الذي توفي بعد سقوطه في إحدى ورشات البناء، وصديق آخر سقط فوق رأسه حجر ثقيل أدى إلى إصابة بليغة في الرأس جعلته يلازم الكرسي المتحرك، والسبب هو عدم توفر مختلف أدوات الحماية في تلك الورش.

يقول رابح العامل في مصنع لتصنيع بواري الباطون: كثير من العمال تركوا عملهم بعد تعرضهم لحوادث خطيرة الأمر الذي يتطلب جهوداً من المسؤولين وأصحاب ورش العمل، في توفير الإمكانات التي تساعد العامل على تفادي تلك الحوادث مع تفعيل الرقابة الصارمة على ذلك.

علي: يجب استحداث آليات الرقابة في كل الورش والمؤسسات العامة والخاصة، فالإهمال من طرف بعض المسؤولين كان السبب في تزايد عدد حوادث العمل، نحن ندرك أن قانون العمل يضم قوانين توفر للعامل سبل الوقاية، إلّا أن أغلب العمال لا ينتفضون على النقائص في أماكن العمل، إلّا إذا وقع حادث أليم لأحدهم، في حين يوجد عمال لا يعلمون ما هي حقوقهم، والمهم بالنسبة إليهم أن يحصلوا على الراتب في نهاية الأسبوع، وهذا ما أكّده عدنان العامل في النجارة: بالنسبة لي لا يمكنني أن أبقى دون عمل، وكما أنني لا أنتظر أن يحميني رب العمل، فأنا أحمي نفسي بنفسي، فرغم أن ظروف العمل غير مريحة، إلّا أنني مطالب بالتأقلم معها، فلولا الظروف الصعبة وقلة فرص العمل لما عملت في النجارة وعرضت صحتي وحياتي للخطر.

صقر: يعمل في مهنة نجارة الباطون منذ تسع سنوات تحدث عن العمال المياومين الذين يعانون من تحكم أرباب العمل في أجورهم اليومية في ظل وجود بطالة كبيرة تؤدي إلى تدني الأجور وعدم وجود مظلة تأمينية تحمي العامل المصاب، وعن عطالته على حسابه دون تعويضات من قبل أرباب العمل، وقيام العديد منهم بفصل العمال المنتسبين لنقابات العمال، وأيضاً تحدث عن تقصير النقابة المعنية في تنسيب العمال المياومين إلى صناديق النقابة التي تحمي العمال في حالة الإصابة والعجز أو الوفاة.

دور وزارة العمل

صحيح أن هناك دوراً لوزارة العمل في الرقابة والتفتيش، إلّا أنّ هذا الدور غير منظم، والمنشاة التي يدخلها مفتش العمل هذا العام لا يعود إليها إلّا بعد مدة طويلة، ويعود هذا إلى عدم اهتمام المفتش سوى بتعبئة التقرير إلى مسؤوليه، وهناك مصانع وورش في محافظة السويداء لا يتوفر فيها الحد الأدنى من شروط السلامة والصحة المهنية، ولم يتم اتخاذ أي إجراء ضد أصحاب العمل. ويُبرر ذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة.

السويداء...

بين ما يجري على الأرض و«السموم المسيسة»

على الأرض: هجمت داعش على قرى ريف السويداء الشرقي، تقصّدت المذبحة، واختطفت عوائل من أهل القرى... واجه الأهالي الهجمة، لملموا جراحهم وحاولوا أن يفهموا ما جرى ليسدوا الثغرات. ووصلوا إلى أن يطالبوا بحماية أعلى، وأن يشاركوا في عملية تبعد الخطر عن مناطقهم ومدينتهم، وجمعوا ما يستطيعون لإعانة بعضهم البعض...

■ ليلى نصر

الناس تعرف غريمها

رغم وصول الشهداء إلى 300 من أهالي المدينة والقرى، يتعامل الناس المكويون بنار الألم والفقدان، بمسؤولية عالية تجاه تحميل المسؤوليات عما جرى، حيث لا يغيب عنهم أن في عمق باديتهم قاعدة التنف الأمريكية التي تشكل غطاء حماية نارية لقوات داعش المتواجدة في المنطقة، وهذا البعد لا يغيب لأنهم أكثر المعنيين طوال الوقت بإنهاء تواجد هؤلاء في شرقي مناطقهم.

ولكن أهالي القرى يعلمون تمام العلم أن حماية مناطقهم ومدينتهم لا يمكن أن تكون كاملة، إلّا إذا امتلكوا القدرة على إنهاء الدور الخطير لقوى المال والفساد الإجرامية، العابرة لأطراف الصراع، والتي تجد طرقها للتعامل مع داعش وغيرها، والتي كانت تستبيح استخدام هذه المناطق طوال سنوات في الأزمة كطريق تهريب بشر وأموال. وأن هذا لا يمكن أن يتم إلّا بقرار سياسي تفرضه الأغلبية السورية المتضررة من خطر هؤلاء.

رغم وصول الشهداء إلى 300 من أهالي المدينة والقرى يتعامل الناس المكويون بنار الألم بمسؤولية عالية تجاه تحميل المسؤوليات

سموم إعلامية- سياسية

هذا على الأرض... أما في الواقع الافتراضي، وعلى المنابر الإعلامية، حيث تتسرب مآرب قوى سياسية: دولية وإقليمية ومحلية، فهناك من يريد ويسعى لإيجاد واقع مختلف إثر المصاب، وهناك من يريد استخدام الدماء النقية لأغراض سياسية قذرة.

استقصد منفذو الهجوم، وداعموهم إسالة أكبر قدر من الدماء... لتوليد حالة من الاحتقان والغضب يمكن البناء عليها لاحقاً، واستكملت أطراف أخرى المهمة. حيث بدأت عمليات توتير سادت الخطاب الإعلامي، عبر بوابة تحميل المسؤوليات: ليستخدم هؤلاء كل الدلائل والمسببات، وكل ما شاع من إشاعات، لتوجيه الغضب الشعبي إلى مواضع محددة: إيجاد شقاق بين الناس، والجيش بالدرجة الأولى، ولاحقاً بين أهالي السويداء والنازحين المقيمين فيها منذ عام 2011، وأيضاً بين أهالي المدينة ذاتها.

وكان عماد هذا الشقاق المفتعل الدعوات والأصوات المحلية والإقليمية التي رفعت الخطاب الطائفي إلى مستويات غير مسبوقة، وعرضت وطالبت بالتسليح والحماية الذاتية، وحتى وصل البعض إلى اعتبار أن أحداث السويداء تطرح «المسألة الدرزية» في سورية، كواحدة من قضايا الأقليات القومية والطائفية في سورية والمنطقة.

تجاهل «الفيل القابع في الغرفة»

الملفت أن هؤلاء الساعين إلى البناء على أحداث السويداء، لم يوجهوا أصابع الاتهام إلى طرفين أساسيين: القوة الأمريكية المتواجدة في التنف، والدور الصهيوني ولو حتى كاحتمال! فمن حيث المنطق السياسي فإن هذين الطرفين، قد خسروا المعركة في المنطقة الجنوبية، ولديهم المصلحة في استخدام أخير لقوات داعش التي تحميها الولايات المتحدة في منطقة التنف. فالعدو «الإسرائيلي» معني بخلق أي توتر في المنطقة الجنوبية، وتحديداً بإيجاد أي شكل من أشكال الشقاق الطائفي. وبتقديم الانتماء الديني على الانتماء الوطني، لأن «البوابة الدينية» قد تسمح له بإيجاد صلات في السويداء عبر أطراف في فلسطين المحتلة جاهزة لتقديم خدماتها. وهو ما يعتقد العدو الصهيوني أنه قد يخدم في التعامل مع أهالي الجولان، وتحديداً عندما أصبح الحديث عن الانسحاب الصهيوني من الجولان، حديثاً ملموساً، ومطلباً سيضعه السوريون في إطار الحلول السياسية الدولية لأزمتهم، وسيكون مدعوماً بتوازن القوى الدولي الجديد، وبالهزيمة الإسرائيلية في سورية، الأمر الذي سيفرض تطبيق قرارات الشرعية الدولية وتحديداً 242 و338.

العدو الصهيوني معني بإشاعة جو طائفي غير مسبوق، ووضعه بتناقض مع الوحدة الوطنية السورية، لأنه يعتقد أن هذا قد يؤدي إلى أغراض متعددة فهو بالحد الأدنى يخلق تناقضات تعرقل الحلول السياسية في سورية التي ستضع انسحاب الاحتلال من الجولان كمطلب مدعوم من قوى دولية فاعلة في الأزمة السورية.

تتجنب القوى التي تريد تصعيد التوتر أن تشير بأصابع الاتهام إلى طرفين أساسيين القوة الأمريكية في التنف والدور الصهيوني ومصالحه!

أمريكا و«إسرائيل» ومن حولهما

المعني الأول بالسلوك الهمجي الإرهابي لداعش، هي: القوة التي تحمي هذا التنظيم في المنطقة والمتمثلة في القوات الأمريكية المتواجدة في التنف... أما الطرف الذي يريد أن يرى أكبر قدر من الدماء تسيل في السويداء، ويريد أن يتحول الظلم والدماء والغضب إلى شقاق وطني، محمول على أصوات وأدوات طائفية غير وطنية.... فهو الطرف «الإسرائيلي». وعلى ضفاف هذا وذاك وبما يتقاطع معهما لا بد أن تكون قوى الإجرام والفساد الخطرة قادرة على لعب دور تحريضي، أو دور داعم لما يريده الطرفان الأساسيان الفاعلان في جريمة السويداء، لأن هذه القوى معنية أيضاً بتأخير الحلول، وإطالة عمر الأزمة.

إن من يجري مراهنات والبناء على شقاق طائفي في سورية عموماً، وفي السويداء تحديداً، لا يعلم وقائع التاريخ السوري بشكل فعلي... فجبل العرب قدم نصف شهداء الثورة السورية الكبرى في عشرينيات القرن الماضي، وهذا الإرث الكبير من الدماء الطاهرة من أجل بناء دولة سورية، ينتقل عبر الأجيال... ويشكل مناعة وطنية استثنائية ستحمي ليس فقط السويداء بل سورية من المحاولات اليائسة القذرة للمهزومين.

قدري جميل: التغيير ذو

أجرى رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، د. قدري جميل، يوم الأربعاء 2018/8/8، مؤتمراً صحفياً في مقر نادي الشرق التابع لوكالة نوفوستي في موسكو، أوضح من خلاله موقف المنصة من جملة القضايا السياسية الراهنة، تنشر قاسيون فيما يلي المداخلة التي قدمها د. قدري في بداية المؤتمر الصحفي، مع العلم أن التسجيل الكامل للحوار منشور على موقع قاسيون الإلكتروني.

ترسخ ميزان القوى الدولي

نلتقي اليوم بعد آخر مؤتمر صحفي أجريته هنا قبل أكثر من ثلاثة أشهر في 24 نيسان، جرت خلال هذه الفترة أحداث كثيرة، ولكن نقاط محددة يستحق التوقف عندها: تعلمون دائماً أنني خلال كل الأحاديث والمؤتمرات أركز على موضوع التغيّر الجاري في ميزان القوى الدولي وفي نمط العلاقات الدولية، هذا الموضوع كان يعتبر عند البعض افتراضياً، وليس أمراً مؤكداً. ولكن نحن نعتقد جازمين أنه لا يمكن فهم كل التطورات الجزئية، ومنها السورية، الجارية في العالم... دون الانطلاق من فهم عميق للطبيعة الحالية للعلاقات الدولية وميزان القوى ونمط العلاقات.

أكدنا دائماً كحزب إرادة شعبية وكجبهة تغيير وتحرير ومنذ سنوات أنّ ميزان القوى يعكس ظاهرة جديدة لم تكن موجودة سابقاً، وهي الأولى من نوعها منذ مئات السنين. الغرب بشقيه: الأوروبي والأمريكي المهيمن على العالم بشكله القديم الاستعماري وبشكله الجديد خلال 500 عاماً، إمكاناته تضعف، وقدراته تتراجع، ولم يعد قادراً على فرض ما كان يستطيع فرضه سابقاً، أي: أنّ هنالك قطباً يهبط، ولكن مقابل ذلك هنالك قطب يصعد، وهو: قطب تلك القوى التي يمكن القول أنها كانت تابعة ومهيمناً عليها. فمن هي الصين؟ العملاق الجديد، ومن هي الهند؟ ومن هي روسيا؟ عودوا إلى الكلاسيكيات، روسيا كانت دولة تابعة بالمعنى الاقتصادي في أوائل القرن العشرين، هذه الدول التي تعتبر في آخر السلسلة بين البلدان الهامة في العالم، تتقدم اليوم في الصفوف، والدول التي لعبت دوراً هاماً في استعمار العالم بشكله القديم وبشكله الجديد تتراجع، وهذه حقيقة.

المشكلة أن البعض كان لا يصدقها. واليوم عندما يراها يعتبر أنها مؤقتة وبمثابة «سحابة صيف» ويمكن أن تتغير الأمور، ولكن أستطيع أن أوكد لكم أن هذا التغيير ذو اتجاه واحد ولا رجعة عنه، والدليل الأخير عليه هو قمة ترامب- بوتين، لا أريد أن أتكلم عمّا جرى في هذه القمة، بل عن تفاعلاتها، دعونا نرى نتائجها...

العالم الجديد الممثل ببريكس ومعاهدة شنغهاي يصعد ويقوى وتشتد اللحمة بين صفوفه، وهذا واضح. أما العالم القديم- حلف الأطلسي- الاتحاد الأوروبي- يشهد انقسامات شديدة. دعونا نقوم باستعراض الانقسامات الموجودة في العالم القديم: انقسام حاد أمريكي- أمريكي واضح المعالم وعلني، وهو انقسام في النخبة أولاً، وفي المجتمع ثانياً، وهما أمران مختلفان. الانقسام الثالث: انقسام أوروبي- أمريكي عميق، وآخر وأبرز مؤشرات ظهوره تتمثل بالأزمة مع إيران. يضاف انقسام رابع أوروبي- أوروبي بين الدول الأكثر قدرةً ورغبةً في السير وراء السياسة الأمريكية، والدول التي لا تريد السير ببساطة مع السياسة الأمريكية. كما تشهد أوروبا انقساماً بين بين الحكومات والشعوب يتصاعد ويتعمق وتزداد المواجهات بأشكالها المختلفة وبقواها المختلفة اليسارية أو اليمينية المتطرفة...

> **كنا نقول منذ وقت طويل بأن بنادق السوريين من كل الأطراف يجب أن تتجه ضد الإرهابيين اليوم يجري ذلك بالمعنى المباشر والحرفي للكلمة**

إن كل هذا تعبير عن الأزمة، إذ حينما تكون الطريق مسدودة، وتعم الأزمة تزداد الانقسامات، أما في وقت التقدم والصعود تزداد اللُحمة والوحدة، وهو الأمر الذي نراه اليوم وبشكل واضح في اللوحة الدولية. إذا اتفقنا على هذه النقطة وانتقلنا إلى سورية وهي موضوعنا، برأيكم ألّا يجب أن ينعكس هذا في سورية والوضع الجاري فيها؟

دعوني أقول: إن الصراع في سورية شهد في الفترة الأخيرة صعوداً واضحاً لدور القطب الجديد الذي تمثله اليوم روسيا على الأرض في سورية عسكرياً، ولكن روسيا بالمعنى السياسي ليست وحدها، بل هنالك جبهة دولية عريضة تؤيدها وتشترك معها بالأهداف السياسية. وقد تم التعبير عن هذا في اجتماع منظمة شنغهاي وفي اجتماع دول بريكس.

لذلك اليوم السؤال المطروح والذي يشغل بال الكثيرين، ما هي جدّية الأمريكان وصدقهم في موضوع انسحابهم من سورية الذي يتكرر كثيراً؟

أنا أعتقد أنه في السياسة لا يجوز الاعتماد على النوايا ولا على الرغبات أو العواطف، والمواقف المسبقة، بل ينبغي أن يتم التحليل على أساس ميزان القوى الحقيقي الفعلي، وكيف سينعكس في سورية؟

القوى المتراجعة عالمياً تتراجع في سورية أيضاً. وضمن إطار المنظومة الدولية التي تنعكس في سورية، فإن الغرب الذي عاث فساداً وتخريباً في بلادنا منذ عام 2011 بشكل علني وقبل ذلك بشكل سرّي- لأني أعزو كل الإصلاحات الليبرالية التي جرت في سورية في عام 2005 كأحد أشكال العمل ضد سورية للتحضير للانفجار الذي حدث في 2011- الغرب عملياً أمامه حلّان في سورية، إما المكابرة وعدم الاعتراف بالواقع الدولي الجديد المتشكل والذي ينعكس أيضاً في سورية، أو الاعتراف بالأمر الواقع.

دعونا نرى ما هي نتائج كل خيار، إذا اعترف الغرب بالأمر الواقع، ستكون النتيجة تقليل الخسائر التي يتكبدها، أما نتيجة عدم الاعتراف بالواقع الجديد ستكون ازدياد الخسائر السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، وهذا يسبب قلقاً وصراعاً داخل الأوساط الحاكمة في الغرب التي مازالت غير قادرة ذهنياً ونفسياً على التكيف مع الوضع الجديد، بينما بعض القوى الأخرى تريد التكيف السريع لتقليل الخسائر.

ميزان القوى الدولي وسورية

كيف انعكس التغير في ميزان القوى الدولي في سورية خلال الأشهر الثلاثة الماضية؟ في معركة الغوطة الشرقية جرى انهيار متسارع لصفوف المسلحين المدعومين غربياً ومن بعض الأطراف العربية، وإذا أردنا أن نأخذ مقياساً معركة شرق حلب ونقارنها بالغوطة الشرقية، نرى أن ما جرى هاك كان أسرع من حيث الوتيرة الزمنية مما جرى في حلب. ثم أتت بعدها المنطقة الجنوبية، حيث كان المتوقع أن تطول العملية، ولكنها بالمقابل

اتجاه واحد لا رجعة عنه

أخذت وقتاً أقل من الغوطة الشرقية وأفرزت شيئاً جديداً يجب التوقف عنده، وهو ما كنا نراهن عليه، واليوم ترونه «بأم أعينكم» في شرق السويداء، حيث يحدث القتال المشترك للجيش السوري وبعض الفصائل المسلحة التي قبلت عملياً الحل، ضد داعش. كنا نقول منذ وقت طويل: بأن بنادق السوريين يجب أن تتجه ضد الإرهابيين. اليوم بالمعنى المباشر والحرفي للكلمة يجري ذلك في شرق السويداء ضد داعش. إحدى نتائج معركة درعا كانت فرز المسلحين الذين يريدون حلاً عن المسلحين الذين لا يريدون الحل. وأعتقد أن هذا أحد الإنجازات الكبرى التي يمكن وضعها في رصيد مسار الأستانا.

أما إذا انتقلنا إلى شمال إدلب، فإن اجتماع أستانا الأخير العاشر الذي عقد في سوتشي تمركز حول هذا الموضوع. لا أحد يستطيع القول بالتفصيل اليوم ما هي القرارات النهائية الميدانية التي اتخذت، ولكن واضح أن العمل ما زال حثيثاً لخلق تحالف بين قوى معادية لجبهة النصرة من كل شاكلة ولون: مسلحين، أو جيش سوري أو تركيا أو روس، بهدف خلق تعاون على الأرض للقضاء نهائياً على جبهة النصرة التي تعتبر الفصيل العسكري الأكبر في إدلب، يجري العمل في هذا الاتجاه، وإذا نجح سيثبت ذلك الميل الذي ظهر في درعا حول تحالف الجيش السوري مع قوى المسلحين ضد الإرهاب.

هناك سؤال يطرح دائماً حول: صدق نوايا الأتراك. لا أحد يعمل وفق النوايا في السياسة. ومن ينطلق في القراءة، ويعمل على أساس النوايا يخطئ كثيراً. ما يحكم الأمور في السياسة الظرف الموضوعي، حيث يفرض ميزان القوى نفسه. الحديث عن النوايا يصبح «ضرباً من الغيب» وهو أمر غير جدّي إذا لم يرافقه فهم عميق لمعطيات الأرض والواقع الموضوعي، وبما أننا لسنا أنبياء يجب أن ننتظر الواقع وتطوره فلننتظر ونرى كيف ستتطور المعركة في إدلب، ولكن بقياسها على معركة حلب والغوطة الشرقية والجنوب، لا يمكننا القول إلّا أن هذه المعركة تسير في الاتجاه الصحيح وتحسم عملياً المعركة ضد الإرهاب في سورية وتفتح الباب واسعاً لطريق الحل السياسي عبر التغيير الوطني الديمقراطي المطلوب.

بقيت أخيراً مناطق الشمال الشرقي، مناطق الإدارة الذاتية، من هذا المنبر ومنذ سنوات أكدنا أننا نتفهم مخاوف أطراف الإدارة الذاتية عندما يطرحون فيدرالية ولكننا لا نوافقهم، لأن الفيدرالية واسعة على سورية ومضرّة. واقترحنا بديلاً إدارة لا مركزية واسعة، وشرحنا لماذا، لأن التطور الموضوعي يتطلب ذلك، المركزية المفرطة في سورية هي أحد أسباب الأزمة، لذلك يجب إعادة توزيع الصلاحيات بين المركز والمناطق. اليوم رأينا القوى الموجودة في الإدارة الذاتية خلال تطوراتها الأخيرة: مؤتمراتها- محادثاتها- ذهابها إلى دمشق عملياً تؤكد على اللامركزية، وموضوع الفيدرالية وحتى موضوع الإدارة الذاتية لم يعد موجوداً بين المصطلحات المستخدمة، وهذا التطور إيجابي.

أما لماذا حدث وبهذا الشكل؟ أعتقد أن جملة العوامل التي تكلمت عنها قبل قليل، وأهمها: تراجع الدور الأمريكي في سورية جعل الكثيرين يفكرون بشكل منطقي ويصلون إلى الاستنتاجات التي نرى نتائجها اليوم أمامنا.

الوضع الميداني في سورية يقول: إن كل بؤر التوتر ذاهبة إلى الحل عسكرياً أو سياسياً أو بحل مركب عسكري سياسي كما جرى في حوران، وأعتقد أن هذا الأمر أصبح في الأفق المنظور الحديث عنه وتوقعه. الحدث الهام الأخير خلال انعقاد أستانا في سوتشي والذي يعتبر مؤشراً إيجابياً كبيراً، بوجهة نظري كمعارضة وطنية، هو سلوك وفد المعارضة في سوتشي، حيث كان يتسم بالواقعية والإيجابية الواضحة من خلال تصريحاتهم ومن خلال مواقفهم، وهذا أمر هام بالمقارنة مع المواقف السابقة في أستانا بجولاته الأولى هذا أمرٌ مستجد ويدل على التغيرات الجارية في العقلية وفي المنطق وفي المواقف، لذلك الأستانا بقي لديها منطقة خفض تصعيد واحدة هي: إدلب، جرى التعامل معها وسنرى كيف تم الاتفاق على الحلول التي ستنفذ خلال الأسابيع القادمة.

اللاجئون

النقطة الرابعة، أردت أن أتبادل الرأي معكم حول موضوع اللاجئين... البعض يحاول تأجيل هذا الموضوع إلى ما بعد الحل السياسي، وكأن اللاجئين يستطيعون انتظار السياسيين كي يتفقوا. وبعض الدول الأوروبية تضع الحل السياسي شرطاً أمام عودة اللاجئين. ولكن إذا ما بدأ الحل السياسي فإن تنفيذه يحتاج إلى وقت، ألا يمكن العمل على إعادة اللاجئين ومن خلال عودتهم تسريع الحل السياسي؟ ألا يمكّن ذلك من تخفيف آلامهم ومعاناتهم وخلق البيئة الحاضنة الضرورية والإيجابية للحل السياسي حتى، أعتقد أن هذا هو المنطق السليم. أمّا استخدام اللاجئين كورقة للضغط لمنع الحل السياسي السوري- السوري فهذا الأمر لا يتفق مع مصلحة اللاجئين السوريين الموجودين بالملايين خارج البلاد. بعض القوى التي لا يروق لها الحل السياسي في الغرب، تريد استخدام ورقة اللاجئين للضغط على تنفيذ الحل السياسي.

اللجنة الدستورية

سألخص في هذه النقطة: النظام أول من قام بتقديم قائمته، المعارضة عملياً قامت بتقديم قائمتين، قائمة بعض جماعة سوتشي، وقائمة هيئة المفاوضات. وحسب ما جرى الحديث، ديمستورا مكلف بتقديم قائمة المجتمع المدني، والاتجاه اليوم: أن اللجنة الدستورية ستكون ثلاثة أثلاث، ثلث معارضة وثلث نظام وثلث مجتمع مدني. قال ديمستورا بآخر تصريحاته بعد المباحثات الأخيرة في سوتشي: إن تشكيل اللجنة الدستورية سيجري في آخر أيلول. موضوع وفد النظام- الحكومة في اللجنة الدستورية محلول، موضوع وفد المعارضة في اللجنة الدستورية غير محلول، ولكنه تقدم إلى الأمام ونعتقد ونريد أن يكون وفد المعارضة واسع التمثيل، يمثل كل طيف المعارضة، أو أوسع طيف يمكن، ونحن غير موافقين على اعتبار أن هيئة المفاوضات، ونحن جزء منها، الممثل الوحيد والشرعي للمعارضة السورية. حيث يوجد أطراف أخرى من الضروري تمثيلها، هذه الأطراف كانت مثلاً موجودة في سوتشي وتقدمت بقائمة. يجب على المبعوث الدولي والضامنين الثلاثة أن يأخذوا بعين الاعتبار التمثيل الواسع للمعارضة السورية، فالقرار 2254 تحدث عن منصة موسكو والقاهرة والرياض وغيرها، أي: أنه لم يعط احتكاراً لهؤلاء الموجودين في هيئة المفاوضات، البعض في هيئة المفاوضات يريد قياساً على عقلية «الحزب القائد» احتكار تمثيل المعارضة، وهذا أمر لا يجوز، بل ومضرّ في الظروف الحالية. ما أريد قوله حول آخر دورة لاجتماعات هيئة المفاوضات، أن هنالك تغير في اللهجة يظهر في البيانات التي صدرت، لقد أصبحوا أكثر عقلانيةً، أكثر اعتدالاً، وأقل «حربجيةً» في طروحاتهم، وهذا الأمر الذي كنا نطلبه دائماً. إذ لطالما اعترضنا على اللغة المتشددة التي كانت تهيمن على وثائق هيئة التفاوض، ولكن باعتبارنا أقلية هناك فقد كنا دائماً نسجل مواقفنا المستقلة، ونعلنها، ونحن بريئون من تلك المواقف المتشددة غير العقلانية. ولكن نلاحظ اليوم أن كل مواقف هيئة التفاوض تنسحب باتجاه أكثر اعتدالاً، وعقلانية، وتحتاج إلى المزيد لتسير بالاتجاه المطلوب.

المتشددون في الطرفين يضعفون ويُعزلون وسيصبحون على قارعة الطريق وستصبح القوى المقرّرة في حل الأزمة السورية هي القوى العاقلة الموجودة هنا وهناك

الاستنتاج النهائي من كل ما أريد قوله: الوضع الحالي بخيمته الدولية والتطورات الجارية فيها، ومسار سير الأمور ميدانياً، ومسار سير الأمور سياسياً باتجاه الحل السياسي عبر أستانا واللجنة الدستورية. كل ما سبق يؤكد حقيقة أساسية: أن المتشددين في الطرفين يضعفون ويُعزلون، وسيصبحون على قارعة الطريق قريباً... وستصبح القوى الأساسية المقرّرة في حل الأزمة السورية، هي القوى العاقلة الموجودة هنا وهناك- هنا في النظام وهناك في المعارضة- هذه القوى العاقلة التي تريد حلاً وطنياً سورياً- سورياً على أساس 2254. كثيراً ما يسألوني لماذا أنتم مع 2254 وهذا القرار دولي أقول لهم: إن المشكلة في 2254 أن عموده الفقري هو الحوار السوري- السوري والقرار السوري- السوري، وكثيرٌ من الغرب وجزء من المعارضة لا يريد 2254 لماذا؟ لأنه يربط كل الحل بالسوريين، موضوع سيادة السوريين وقرارهم هو جوهر وروح القرار 2254 والذي لا يريد هذا القرار كخارطة طريق، معناه أنه لا يريد أن يكون القرار للسوريين أي: لا يريد حق تقرير المصير بأيدي السوريين، لذلك المرحلة القادمة من هنا إلى نهاية العام أعتقد أننا سنشهد اندحاراً نهائياً للمتشددين في الطرفين وسنشهد سيراً متسارعاً للحل السياسي وصولاً إلى بدئه.

بلدات الغوطة.. المستثمرون أولاً والأهالي منسيون

تنتظر بعض البلدات المحاذية لطريق مطار دمشق الدولي، والقريبة من مدينة المعارض، منذ عام 2014 وحتى الآن، ما ستسفر عنه الوعود الرسمية على مستوى استكمال إعادة تأهيل البنى التحتية، والخدمات العامة فيها، تمهيداً وتسهيلاً لعودة الأهالي إليها.

■ مراسلة قاسيون

فما زال أهالي هذه البلدات ينظرون بعين على واقع بلداتهم وواقعهم المأساوي، فيما تنظر عينهم الأخرى إلى واقع المنشآت السياحية الموجودة في مناطقهم، والاهتمام الرسمي بها وتذليل الصعوبات أمام مستثمريها.

منشآت ساطعة وبيوت معتمة

أهالي بلدات «المليحة- عقربا- شبعا- حتيتية التركمان- الحسينية- الغزلانية- دير العصافير- حران العواميد- قيسا..» وغيرها من بلدات الغوطة الشرقية المحاذية لطريق مطار دمشق الدولي، والقريبة من مدينة المعارض، يشاهدون يومياً مقدار وحجم الخدمات المقدمة للمطاعم وللمنشآت السياحية، والتسهيلات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين والتجار رسمياً من أجل إعادة إقلاع منشآتهم، كما يشهدون إعادة افتتاح هذه المطاعم والمنشآت تباعاً، فيما تراوح الخدمات المتعلقة ببلداتهم على حالها تقريباً، فالتقدم البطيء المنجز على هذا المستوى ما زال يحول دون عودة الغالبية من الأهالي إلى هذه البلدات، برغم الوعود، وبرغم رصد الاعتمادات لهذه الغاية، بحسب ما يتابعوه عبر وسائل الإعلام منذ أعوام.

هؤلاء الأهالي، وبرغم إدراكهم ومعرفتهم بحجم المطلوب على مستوى إعادة تأهيل البنى التحتية واستعادة الخدمات، وتقديرهم لعامل الزمن على هذا المستوى، والذي يدفعون ضريبته على حسابهم وعلى حساب استعادة استقرارهم، إلّا أنهم يقفون عند بعض الملاحظات التي تفقأ العين أحياناً، في ظل استمرار معاناتهم بسبب بعدهم عن بيوتهم وبلداتهم.

فالكهرباء على سبيل المثال تم إيصالها سابقاً إلى مدينة المعارض القريبة، وقد كان ذلك له مبرراته ومسوغاته وضروراته، التي قدروها وعرفوا أهميتها، على المستوى الوطني والاقتصادي والأمني والسياسي وغيره، وقد كانوا فرحين بإعادة افتتاح دورات معرض دمشق الدولي خلال العام الماضي، والتحضيرات المزمعة لدورة هذا العام، متفائلين بأن ذلك قد يكون محفزاً ومسرعاً باتجاه إنجاز ما يتعلق بعودتهم واستقرارهم، لكن ما لم يستطيعوا هضمه واستيعابه هو أن تصل الكهرباء للمطاعم وللمنشآت السياحية الكائنة في أراضي بلداتهم لتسطع بالأضواء، في حين ما زالت البيوت في هذه البلدات محرومة منها ومعتمة، وقس على ذلك مستوى بقية الخدمات والبنى التحتية فيها.

دعم حكومي رسمي

لقد تم الإعلان رسمياً عبر وزارة السياحة بأن الوزارة بالتعاون مع محافظة ريف دمشق ستقدم التسهيلات الخاصة لأصحاب المنشآت الجادين بالترميم والعودة للعمل، منها: إنارة المناطق- تعبيد الطرقات- إعادة التيار الكهربائي- جدولة القروض- منح قروض تشغيلية- صيانة وتجديد الآبار- تقسيط كلف المحولات الكهربائية- تفعيل شبكات الهواتف والإنترنت- بالإضافة إلى تدريب الكوادر من خلال مراكز وزارة السياحة وذلك للمستثمرين الذين ستبدأ منشآتهم بالعمل جزئياً أو كلياً.

كما أعلن رسمياً أن بعض المنشآت عادت للعمل في ظل الجهود الحكومية المبذولة ودعم وزارة السياحة، وذلك بعد إنهاء أعمال الترميم وإعادة التأهيل، منها: منتجع معلا- الجميرا- القلعة- القرية- ألف ليلة وليلة- الحديقة الخضراء- بالإضافة إلى عودة منشأة الأرض السعيدة بشكل جزئي.. إلى جانب افتتاح عدد من المتنزهات الشعبية وذلك خلال الأسابيع المقبلة لإعادة هذه المنطقة كمقصد سياحي هام وتقديم الخدمات السياحية المميزة، وقد كان ذلك بتاريخ 2018/6/28.

أن تصل الكهرباء للمطاعم وللمنشآت السياحية لتسطع بالأضواء في حين ما زالت البيوت في هذه البلدات محرومة منها ومعتمة

مكاييل الحقوق المتباينة

أهالي هذه البلدات لا يقللون من أهمية عودة الحياة للمنشآت السياحية الكائنة في مناطقهم أو للمطاعم والمتنزهات فيها، إلا أنهم يستغربون ويستهجنون من عدم التمكن من وصل الكهرباء، أو استكمال مد القمصان الإسفلتية أو عودة الاتصالات أو تسيير خطوط النقل، وغيرها من الخدمات الأخرى إلى بلداتهم وبيوتهم، من أجل أن يستعيدوا هم أيضاً حياتهم ونشاطهم الاقتصادي الاجتماعي، كون جملة هذه القضايا وغيرها تعتبر من الحقوق العامة افتراضاً، ولا يجوز أن تكال بمكاييل مختلفة بين مواطن وآخر، أو بين شريحة اجتماعية دون سواها، خاصة وأن محافظة ريف دمشق هي المسؤولة عن هذه وتلك من الخدمات المقدمة في بلداتهم وبمحيطها، ناهيك عن حقهم بالتعويضات من أجل قيامهم أيضاً بعمليات الترميم اللازمة لبيوتهم المدمرة جزئياً أو كلياً، أسوة بأصحاب الاستثمارات، الذين تم منحهم الكثير من الامتيازات.

استعادة الحياة وضرورات السياحة

نقطة أخرى أثارها أهالي هذه البلدات أيضاً، فالسياحة، وبرغم أهميتها، لا يمكن بحال أن تكون أهم من حياتهم وعودتهم واستقرارهم، كون هذه البلدات تعتبر بعداً حيوياً للمطاعم وللمنشآت السياحية فيها، اعتباراً من توفير اليد العاملة «الحرفية والمهنية والخدمية»، وليس انتهاءً بالاحتياجات اليومية لهذه المنشآت من خضار وفواكه ولحوم وغيرها، حيث تعتبر هذه البلدات هي المصدر الرئيس للكثير من المستلزمات والضرورات الحيوية لهذه المنشآت، والتي لا يمكن لها أن تؤمن بشكل دائم ومرن كما في السابق، ما لم تؤمن بالتوازي معها عودة الحياة لهذه البلدات عبر تسهيل عودة أهلها إليها بالشكل الفعلي، واستعادة نشاطهم الاقتصادي الاجتماعي فيها، خاصة على مستوى الإنتاج الزراعي والحيواني والحرفي والمهني، وباعتبارها المصادر الأساسية للرزق بالنسبة لهم كذلك الأمر.

والسؤال الأخير على لسان هؤلاء:

متى ستنظر الحكومة بعينين بدلاً من العين الواحدة، التي لا ترى فيها إلا مصلحة المستثمرين وأرباحهم، ورفاه الشريحة المخملية المغتنية وحاجتها للمقاصد السياحية، ومتى ستعتمد العمل بمكيال واحد على مستوى الحقوق بدلاً من المكاييل المتباينة، على حسابهم وحساب البقية الباقية من المواطنين؟.

مطالب مستعجلة

أهالي هذه البلدات لهم العديد من المطالب الضرورية والملحة، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

استكمال ترحيل الأنقاض وفتح الطرق.

الإسراع باستكمال تأهيل البنى التحتية في هذه البلدات «صرف صحي- مياه- كهرباء- طرق- اتصالات..».

إعادة الخدمات العامة، وخاصة المدارس ودوائر الصحة والمخابز وغيرها، بالإضافة إلى المواصلات التي تعتبر ذات أهمية خاصة.

صرف التعويضات العادلة من أجل التمكن من ترميم ما يمكن ترميمه بالنسبة للبيوت المدمرة جزئياً، والتعويض عن الممتلكات كذلك الأمر.

اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن معالجة البيوت المدمرة كلياً، بما يضمن حقوق أصحابها كي يتمكنوا من العودة إلى بلداتهم بأسرع وقت ممكن أيضاً.

تقديم الدعم الحكومي اللازم من أجل إعادة إقلاع عجلة الإنتاج الزراعي والحيواني في هذه البلدات، خاصة وأن هذا الإنتاج يعتبر من مقومات الحياة الاقتصادية الاجتماعية فيها.

فتحقيق هذه المطالب هو المقدمة الحقيقية من أجل استعادة هؤلاء لحياتهم ومعيشتهم واستقرارهم في بلداتهم.

كفاءات المستقبل في مهب التعليم المأجور

تزايدت خلال السنوات الماضية قرارات وزارة التعليم العالي، التي رأى فيها الطلاب إجحافاً بحقهم بالتعلم، وتعالياً على ظروفهم وأوضاعهم، كما رأى بعضهم الآخر أن جوهر هذه القرارات يصب باتجاه تعزيز التعليم المأجور في الجامعات الحكومية والخاصة، على حساب التعليم المجاني، ما يعني المزيد من الفرز الطبقي على مستوى الحق في التعلم.

■ نوار الدمشقي

فقد صدر مؤخراً عن وزارة التعليم العالي قرار يتعلق بطلاب الدراسات العليا الراغبين باستكمال تحصيلهم العلمي للحصول إلى درجة الدكتوراه، حيث كان وقع القرار على هؤلاء الطلاب مزعجاً وفيه الكثير من الاستهجان.

درجة الدكتوراه للميسورين

القرار الوزاري صدر برقم 384 تاريخ 2018/7/12، وقد احتوت تفاصيله على ما يلي:
يشترط من أجل التسجيل في درجة الدكتوراه في الجامعات والمعاهد العليا، بمن فيهم أعضاء الهيئة التدريسية الفنية ما يأتي:
أن يكون الطالب متفرغاً خلال السنة الأولى من تاريخ صدور قرار مجلس الجامعة بتسجيله.
إبراز وثيقة غير عامل بالنسبة إلى غير العاملين.
قرار منحه إجازة خاصة بلا راتب، أو إجازة دراسية، أو قرار إيفاد، بالنسبة إلى العاملين في الدولة لمدة عام على الأقل.
مضمون القرار أعلاه قد يعني الحرص على أن يكون طالب الدراسات العليا متفرغاً من أجل الحصول على درجة الدكتوراه، بحيث لا تشغله أية التزامات واهتمامات أو ضرورات أخرى، بغاية تكريس وقته وجهده في العلم والبحث العلمي، وهو أمر حبذا لو توفرت ممكنات تحقيقه الفعلية، وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية المعيشية السيئة.

فواقع الحال يقول: إن الغالبية من الطلاب، بمختلف مراحل الدراسة، اضطروا إلى العمل من أجل تأمين بعض ضرورات الحياة ومستلزماتها، ما يعني عدم توفر إمكانية التفرغ التام للدراسة والتحصيل العلمي، والحال كذلك فإن القرار أعلاه يعني: أن من يستطيع التفرغ من هؤلاء هم الشريحة الميسورة فقط لا غير، فيما سيحرم الطلاب المفقرون من الحصول على درجة الدكتوراه.

مزيد من الفرز عبر المحسوبية

الأمر لا يقف عند هذا الحد فقط، فمن المعروف أن قرارات الإيفاد محصورة بالبعض من المحظيون والمقربين، وكذلك هي حال الإجازة الدراسية، وهؤلاء المحظيين لا يخشون على مواقعهم الوظيفية، فبعد عودتهم من السهولة إيجاد مواقع وظيفية بديلة لهم، بل ربما تكون أحسن من سابقتها بحكم معارفهم ووساطاتهم، أما من سيحصل على الإجازة الخاصة بلا أجر، فهؤلاء مما لا شك فيه أنهم سيفقدون مواقعهم الوظيفية، وربما سنوات خدمتهم وتعبهم خلالها، وهو أمر لا يعتبر خارج حدود القانون في شغل الوظيفة العامة، ليجدوا أنفسهم في مواقع وظيفية أدنى لاحقاً، بحكم المنافسة التي تطغى عليها المحسوبيات غالباً، وهو أمر شائع ومعروف مع الأسف.

القرار يعني أن من يستطيع التفرغ من هؤلاء هم الشريحة الميسورة فقط لا غير فيما سيحرم الطلاب المفقرين من الحصول على درجة الدكتوراه

تعزيز مواقع الأثرياء

دون الخوض بالمزيد من التفاصيل، وخاصة على مستوى بعض أوجه التباين في التعامل مع طلاب الدراسات العليا بين من هم مأجورون ومن هم غير ذلك خلال مدة دراستهم، فإن القرار أعلاه لا يمكن تبويبه إلّا ضمن تعزيز الفرز الطبقي بين الطلاب، ما يعني: انعدام تكافؤ الفرص بين الميسورين عن سواهم من المفقرين، ليتوج الأمر بعد ذلك على مستوى فرص العمل لاحقاً كذلك الأمر، بحيث يحظى هؤلاء الميسورون بالفرص الأفضل والأحسن من كل بد، على إثر إبعاد المنافسين من الشرائح المفقرة تباعاً، والنتيجة أن الأفق المرسوم وزارياً وحكومياً على هذا المستوى لا يصب إلا باتجاه تعزيز مواقع طبقة الأثرياء، علمياً وعملياً، وعلى مستوى مراكز اتخاذ القرار تباعاً، ليحصد الفقراء المزيد من التهميش والإفقار والبطالة، بحكم طبيعة الانحياز الطبقي في مواقع القرار، وبحكم الاستمرار بسياسات الإفقار المعمول بها.
أخيراً، يمكننا القول: أنه وبحكم ما جرى خلال السنوات الماضية من نزف على مستوى الكفاءات العلمية بمختلف الاختصاصات، ومن أجل ترميم جزء من الحاجة للكفاءات، وخاصة من مستوى البحث العلمي نظراً لأهميته الاستراتيجية، ربما كان الأجدى على وزارة التعليم العالي أن تفرغ طلاب الدراسات العليا، والراغبين في الحصول على درجة الدكتوراه، على نفقتها ونفقة الحكومة، مع ضمان عودة هؤلاء لمواقع وظيفية أفضل بحكم حصولهم على الدرجة العلمية الأعلى، بدلاً من هذا التوجه الذي لا يؤدي إلّا إلى المزيد من استنكاف الطلاب عن متابعة التحصيل العلمي العالي، بحكم الحاجة وضروراتها، والنتيجة خسارة الوطن لهذه الكفاءات كمشاريع علمية واعدة للمستقبل.

دير الزور.. واقع يناقض التصريحات

أكد العديد من الأهالي ممن عادوا إلى مدينة دير الزور، أن التحسن في أوضاعهم بطيء جداً، وأن أمور إعادة الإعمار غير واضحة، كيف ومتى، بعكس تصريحات المسؤولين في المحافظة والحكومة.

■ مراسل قاسيون

وقد بدا ذلك من خلال اللقاء التلفزيوني الذي جمع محافظ دير الزور ووزير النفط والثروة المعدنية رئيس اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة إعادة تأهيل محافظة دير الزور وإعادة الإعمار فيها، حيث أكد الوزير أن نسبة الإنجاز في 28 مشروعاً هي 100% بينما قال محافظ دير الزور: هي 60% وهذه المشاريع تشمل إعادة الكهرباء والماء وفتح الطرقات وترحيل الأنقاض والمحروقات.

التحسن البطيء

كما أكدوا أن التحسن الأساس في توفر المواد الغذائية، وأن الفروق في الأسعار بين دير الزور ومحافظات الداخل قليلة، وقد

توفرت الكهرباء في غالبية شوارع حيي الجورة والقصور، وحي هرابش المحاذي لمطار دير الزور، وهي الأحياء المأهولة بكثافة.

المياه ضئيلة

بينما ما زال وضع المياه صعباً للاعتماد فقط على محطة حي العمال، وطاقتها المحدودة، بينما لم يتم تشغيل محطة عياش وهي المحطة الكبيرة التي كان اعتماد مدينة دير الزور عليها، أما بقية الأحياء التي عاد الأهالي إليها بشكل جزئي كحيي الحميدية والجبيلة فإلى الآن لم ترحل الأنقاض منها ولم تصلها الكهرباء، والمياه تم وضع خزانات يتسع الواحد منها لعشرة براميل كل واحد لعشرة بيوت، تملأ في الأسبوع مرة أو مرتين، وهذه لا تكفي بأي شكل من الأشكال، خاصةً أن المنطقة درجات الحرارة عالية فيها وتصل إلى 50 درجة نهاراً، وتتعرض لعواصف غبارية مستمرة نتيجة الجفاف والتصحر، وتراجع وانقطاع الزراعة منذ أكثر من سبعة أعوام ، غير الغبار الناتج عن وجود الأنقاض.

ترحيل الأنقاض

ما زالت الأنقاض في الشوارع الفرعية وداخل المنازل كما هي، وهي ظلامٌ في ظلام كما قالوا، وما تم فتحه هي الشوارع الرئيسة فقط، ولا يعمل في ترحيل الأنقاض سوى سيارتي قلاب وتركس واحد، واضطر بعض الأهالي في السكن في المنازل المدمرة جزئياً في الأحياء المدمرة، رغم أنها خالية من الأثاث والأبواب وتمديدات الكهرباء والماء التي جرى تعفيشها، وحتى الصرف الصحي مدمر، وذلك أهون من دفع آجار المنازل، كما بقيت الأنقاض فيها لعدم قدرة الأهالي لدفع تكاليف إخراجها من المنزل، حيث تصل تكاليف إخراجها من المنزل إلى الشارع فقط حوالي 150 ألف ليرة كأجور.. أما تكاليف الترميم فحدثوا ولا حرج.!
ويطالب الأهالي بالإسراع في ترحيل الأنقاض وتوفير الكهرباء والماء للشوارع، ونحن مستعدون لتحمل تمديدها لداخل المنازل.

محافظة درعا.. ضرورات تعزيز الاستقرار

يتسم المزاج العام في محافظة درعا بالكثير من الارتياح والإيجابية، وذلك على إثر استعادة الدولة لسيطرتها على المحافظة، خاصة وأن الأهالي كان لهم الدور الأبرز على مستوى تكريس المصالحات، بالإضافة إلى دورهم البارز على مستوى مواجهة المسلحين، وصولاً لطرد الكثيرين منهم من البلدات والقرى، مع تقديرهم الكبير للدور الروسي على هذا الصعيد.

■ مراسل قاسيون

في المقابل، فإن استعادة هؤلاء لحياتهم الطبيعية ما زال تحول دونها بعض الصعوبات والمعيقات، على المستوى الخدمي والاقتصادي والاجتماعي والأمني.

تكاليف مرهقة وترفيق

من المعروف أن محافظة درعا يطغى عليها الإنتاج ذو الطابع الزراعي، النباتي والحيواني، وإذا كانت سنوات الحرب والأزمة قد فرضت على المزارعين والفلاحين الكثير من أوجه المعاناة والخسائر، فإن هؤلاء استبشروا خيراً بما تم الوصول إليه من عوامل الاستقرار، عسى أن يتمكنوا من تسويق إنتاجهم بما يحول دون تكبدهم المزيد من الخسائر، إلّا أن ذلك لم يتم كما هو مأمول، حيث ما زالت تكاليف الترفيق تثقل كاهل هؤلاء، بالإضافة إلى التكاليف والنفقات الأخرى التي يتكبدونها على مستلزمات الإنتاج الزراعي، وخاصة المحروقات، ويعتبر تأمين المازوت صعباً ومكلفاً ويباع بأعلى من سعره، بحيث تصبح جميع التكاليف مرهقة، ولا يمكن تغطيتها وصولاً إلى تحقيق هوامش الربح التي تؤمن العيش الكريم لهؤلاء، في ظل تدني أسعار منتجاتهم، وفي ظل تحكم بعض التجار كذلك الأمر.

الترفيق لم يقتصر على المنتجات الزراعية الخارجة من المحافظة، بل على السلع والبضائع الداخلة إليها أيضاً كافة، اعتباراً من المواد الغذائية والمستلزمات الضرورية الأخرى، وليس انتهاءً بالبحص والرمل ومواد البناء.

فالطلب على مواد البناء تزايد بسبب الحاجة الماسة لترميم البيوت التي انعكست عليها آثار الحرب، ناهيك عن الحاجة لإعادة بناء البيوت المدمرة كلياً وإعادة إكسائها مجدداً، حيث ارتفعت أسعار هذه المواد بشكل كبير، أولاً: بسبب تزايد الطلب، وثانياً: بسبب تكاليف الترفيق المرتفعة، وهذه وتلك تعتبر مزيداً من العبء المادي الذي يثقل كاهل الأهالي.

تكاليف الترفيق المرتفعة تعتبر سبباً رئيسياً في زيادة الأعباء على المواطنين في المحافظة وهو أمر يطالبون بإلغائه أسوة بالمناطق والمدن الآمنة

تكاليف الترفيق المرتفعة تعتبر سبباً رئيساً في زيادة الأعباء على المواطنين في المحافظة، وهو أمر يطالبون بإلغائه أسوة بالمناطق والمدن الآمنة، خاصة وأن الطرق أصبحت آمنة، وهي برعاية وعهدة الجيش.

خدمات منتقصة

أهالي المحافظة، وخاصة البلدات والقرى الغربية منها، تعاني من واقع الكهرباء، حيث تتزايد ساعات القطع في البعض منها، بينما تنخفض في بعضها الآخر، دون مبرر أو مُسوّغ على مستوى هذا التباين وانعدام العدالة.

كما تعاني بلدات وقرى المحافظة من النقص على مستوى الرعاية الصحية، وخاصة لبعض الحالات والأمراض الخطرة التي تحتاج للرعاية الخاصة في مشافي العاصمة، حيث تحول بين بعضهم وهذه الرعاية، بعض التحفظات ذات الطابع الأمني على تنقلهم، مما يزيد من معاناتهم مع أسرهم.

أما المواصلات فلها ذاك الحيز الخاص من المنغصات، سواء بين البلدات والقرى داخل المحافظة، أو بين المحافظة ومدينة دمشق، باعتبارها الامتداد الحيوي لدرعا اقتصادياً واجتماعياً، حيث ما زالت أعداد وسائط النقل قليلة، كما مازالت عمليات التسوية مستمرة ولم تنته إجراءاتها بعد، بالإضافة إلى واقع زيادة أعداد الحواجز على الطرقات.

جملة القضايا أعلاه وغيرها، بحاجة للمعالجة السريعة من أجل استكمال وتعزيز عوامل الاستقرار في المحافظة، وصولاً لعودة الحياة الاقتصادية الاجتماعية فيها، لما هو أفضل مما كانت عليه، وهو ما يطمح إليه الأهالي، ويعملون من أجله.

مدينة التل.. مشاكل حياتية متشابكة

تتفاقم في مدينة التل مشكلة المياه يوماً بعد يوم دون معرفة الأسباب الحقيقية وراء انقطاع المياه المستمر عن المدينة، حيث لا تأتي المياه إلا كل ثلاثة عشر يوماً، لمرة واحدة ولعدة ساعات فقط، وربما يمر شهر في بعض أحياء المدينة من دون مياه.

■ مراسل قاسيون

كما تتفاعل مشاكل الكهرباء، مع بعض المشاكل الحياتية الأخرى، لتشكل مجتمعة أسباباً إضافية لتنغيص العيش.

مزيد من الظلم

بحسب الأهالي، يبدو أن بعض القائمين على وحدة المياه هم المسؤولون عن جزء هام من هذه الأزمة، وذلك بتعاونهم مع أصحاب الصهاريج، حيث بات اعتماد سكان المدينة عليهم لتعبئة خزاناتهم، والتي تكلفهم 700 ليرة للبرميل الواحد، وبتكلفة إنفاق شهري كبير لتأمين هذه الحاجة الضرورية، على حساب ضرورات الحياة والمعيشة الأخرى.

هناك بعض الأحياء المرتفعة في المدينة، ورغم الحديث عن ضخ المياه إليها إلا أنها لا تصلها، إما بسبب ضعف الضخ، أو بسبب تحويل المياه نحو بعض الأراضي الزراعية للمحظيين والمقربين، والنتيجة هي: حرمان السكان في بعض الأحياء من المياه.

كما يتزامن انقطاع التيار الكهربائي مع موعد قدوم المياه في الكثير من الأحيان، وهو ما يؤدي إلى عدم استفادة الأهالي من المياه في الشبكة الرسمية.

ورغم المناشدات الكثيرة من الأهالي لحل مشكلة المياه في المدينة إلّا أنّ أحداً لم يتحرك بالشكل الجدي لحلها بشكل نهائي، لا من قبل مؤسسة المياه ولا من قبل البلدية أو محافظة الريف، ومازالت المياه تعتبر المشكلة الأبرز في المدينة.

تقنين طويل

انقطاع التيار الكهرباء المتكرر في المدينة يصل إلى حدود 6 ساعات يومياً، وهي تعتبر من أعلى نسب التقنين في أغلب مناطق ريف دمشق، عدا عن قيام مؤسسة الكهرباء بتركيب أجهزة التردد يوم الخميس، والتي تؤدي إلى انقطاعات متكررة في التيار مع عدم انتظامه، مما يتسبب في تعطل الأجهزة الكهربائية المنزلية، ما يكبد الأهالي مزيداً من الإنفاق على عمليات الصيانة والإصلاح، على حساب حاجاتهم الأخرى.

فبالرغم من تحسن وضع الكهرباء، وعودة أغلب حقول الغاز إلى سيطرة الدولة، ووعود وزارة الكهرباء بأن التقنين سيكون بحدوده الدنيا، لكن سرعان ما تبينت خلبية وعود الوزارة مع قدوم فصل الصيف، فالوزارة تعتمد على ما يبدو على فصلي الربيع والخريف فقط، واللذان ينخفض فيهما استهلاك الكهرباء نسبياً، لتحسن صورتها أمام المواطنين، لتتبين بعد ذلك حقيقية تصريحاتها.

مشكلة رغيف الخبز

كثرت شكاوى الأهالي على وجود شوائب في رغيف الخبز، القوت اليومي لهؤلاء وأسرهم، مثل: قشور البزر- بقايا خيوط نايلون من أكياس الطحين- بعض الحشرات كالنمل والصراصير أحياناً- وأحياناً بقايا أعقاب السجائر أيضاً. وهذه المشكلة تم رصدها في إنتاج مخبز حرنة ومخبز التل الآلي، وذلك بسبب غياب الرقابة على مستوى مقومات النظافة وعوامل الصحة والسلامة، سواء من قبل القائمين على عمل هذه المخابز، أو من قبل المشرفين على عملها من أجهزة الرقابة المعنية في حماية المستهلك.

ما سبق أعلاه يعتبر غيضاً من فيض المشاكل الحياتية المركبة التي يعاني منها أهالي مدينة التل، بانتظار إيجاد الحلول النهائية لها.

حق السوريين في التعويض «1»

تدخلت العديد من الدول في الأزمة السورية خارقة بذلك قواعد القانون الدولي الإنساني عبر دعم وتسليح الجماعات مسلحة، وخاصة جماعات مصنفة دولياً على أنها إرهابية، كـ«جبهة النصرة» و«داعش» التي ارتكبت مئات المجازر بحق المواطنين، راح ضحيتها الآلاف وتسببت في دمار هائل، طال البنية التحتية والمدارس والمستشفيات والدوائر الحكومية ومنازل وممتلكات المواطنين، ودمرت مدن بأكملها.

■ أديب خالد

بالإضافة إلى التدخل العسكري المباشر، كقصف التحالف الدولي الذي استهدف الجسور ومحطات الكهرباء وحقول الغاز بشكل مباشر، والعدوان التركي على مدن ومناطق الشمال، ودعمه المباشر للتنظيمات الإرهابية وارتكابه المجازر بحق المواطنين، وقصفه للمناطق الأثرية وسرقة الآثار والمعامل والمنشآت الاقتصادية في محافظة حلب، وما رافق ذلك من نزوح وتشريد لملايين البشر، هرباً من الموت والقصف، ناهيك عن معاناة الملايين من السوريين في مخيمات اللجوء.

فمن سيحاسب هذه الدول، ومن سيدفع التعويضات للسوريين عما لحقهم من دمار وخراب؟

فهذه الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني لا يمكن أن تُترك بدون اتخاذ الإجراءات القانونية للمعالجة من خلال التعويض، فما دامت هذه الانتهاكات تمثل أعمالاً منافية للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، فيجب عندئذ إيقاع العقاب على من قام بالانتهاك وإلزامه بالتعويض.

الأساس القانوني للمسؤولية في القانون الدولي

من أجل حصول الضحايا على ما يستحقونه من تعويض، لا بد من صدور حكم قضائي يُلزم الجهة المسؤولة عن الوفاء بما يقرره ذلك الحكم. ومن المسلمات القانونية: أن يستند القضاء على نصوص قانونية لإصدار الحكم بالتعويض.

ومادام نطاق حديثنا هنا عن الجرائم الدولية، وانتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، فإن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية هو الأساس لأي تجريم في نطاق القانون الجنائي، ومن المؤكد أن الأساس القانوني لتحديد مسؤولية مرتكب الجرائم الدولية لا يستند فقط على نظام المحكمة الجنائية الدولية، حيث يستند القضاء على التشريع الدولي، وعلى وجه الخصوص الاتفاقيات الدولية الشارعة والإقليمية، «كاتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية لسنة 1961، واتفاقية تأسيس المحكمة الجنائية الدولية، واتفاقيات جنيف الأربع، والاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان لسنة 1950، وغيرها الكثير».

الأساس القانوني في ضوء الاتفاقيات الدولية

الثابت لدى فقه القانون الدولي، أن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، واتفاقيات القانون الدولي الإنساني، تتفق فيما بينها من حيث أن لها هدفاً مشتركاً هو حماية حقوق الإنسان وحريته والحفاظ على كرامته، وأن أبرز ما يستند إليه القضاء الدولي، أو يفترض ذلك، لتعويض ضحايا الجرائم الدولية، هي الاتفاقيات الدولية بالإضافة إلى الأعراف، التي تشكل مصدراً أساسياً للقانون.

في هذا السياق تشير المادة 52، من لائحة تنظم القضائي الملحقة باتفاقية مونتريه لسنة 1937 «إلى أنه في حالة سكوت النصوص أو عدم كفايتها أو غموضها، فإن القاضي ملزمٌ باتباع القانون الطبيعي، وقواعد العدالة والإنصاف، أي: المبادئ العامة».

ومن أجل ضمان حصول الضحايا على التعويض فإن الفقه يرى أن الاتفاقيات الدولية عندما تتحدث عن التعويض فإنه يأتي بعد محاكمات تجري لمرتكبي الجرائم الدولية.

المسؤولية الدولية

المسؤولية الدولية تعني وجوب التزام يفرضه القانون الدولي على شخص من أشخاصه، بسبب قيامه بتصرف أو امتناع يخالف ما يفرضه القانون، يؤدي إلى إلحاق ضرر بآخرين يُوجب إصلاحه. وتحقق هذه المسؤولية من خلال قواعد قانونية دولية يُستخلص منها: مبدأ أساسي في المسؤولية الدولية يقول: أن كل عمل يخالف هذا المبدأ سيؤدي إلى قيام المسؤولية الدولية المباشرة إذا ما قام بهذا الفعل أو الانتهاك أحد أجهزتها الداخلية، فكل فعل غير مشروع دولياً يستتبع قيام مسؤولياتها الداخلية، وعندها تصبح مساءلتها واجبة حتى ولو كانت حرباً بالوكالة.

ما دامت الانتهاكات تمثل أعمالاً منافية للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية فيجب عندئذ إيقاع العقاب على من قام بالانتهاك وإلزامه بالتعويض

نصوص قانونية ذات علاقة بتعويض الضحايا

لقد كان للتطور الذي ناله قانون حقوق الإنسان، وما حمله من مبادئ وأفكار، دور كبير في تكريس حقوق الضحايا، فقد أكدت المواثيق الدولية والإقليمية أيضاً على المبادئ التي تحكم حق الضحايا في اللجوء إلى القضاء والمطالبة بما يستحقونه من تعويضات.

ومن القواعد الجديرة بالذكر، والتي شكلت معيناً في إرساء مبادئ القانون الدولي الإنساني، باعتبارها قواعد يستند إليها، هي قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، والتي أشارت في المادة «149» منها إلى اعتبار الدولة مسؤولة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني المنسوبة إليها، وكذلك القاعدة «150» التي أوجبت التزام الدولة المسؤولة هذه بالتعويض عن كامل الأضرار والخسائر والأذى الذي تسببت به الانتهاكات.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

إن ما تضمنه الإعلان العالمي من نصوص يمكن أن تكون سنداً لحصول الضحايا على التعويض. فقد تضمن الإعلان حقوقاً يتمتع بها كل بني البشر، وإن ورود هذه الحقوق في هكذا نص دولي وفي ظل نزعة عالمية لحماية حقوق الإنسان، يعني: أن تجاوز أيٍّ من هذه الحقوق مدعاة لرفض المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإنسانية، الأمر الذي يمكن أن يكون أساساً لتجريم بعض الأفعال وانتهاكاً لحقوق الإنسان، وبالتالي الجرائم الدولية التي يستحق من يأتيها إخضاعه للقضاء ومحاكمته وإنزال العقاب.

اتفاقيات جنيف لسنة 1949

تمثل اتفاقيات جنيف الأربع أكثر الاتفاقيات شيوعياً واهتماماً، لما تحويه من نصوص تعالج جوانب متعددة خلال فترة النزاعات المسلحة، لا سيما ما يتعلق فيها بحماية الأشخاص المدنيين، حتى أنها توصف بالصكوك الرئيسة التي توفر حماية لضحايا النزاعات المسلحة، بالإضافة إلى البروتوكلين الإضافيين لسنة 1977 الخاصين بها، وعلى وجه الخصوص حماية النساء والأطفال، وأن المبدأ الأساس الذي اعتمدته اتفاقيات جنيف هو: وجوب احترام وحماية كل الأشخاص المشمولين بالحماية أياً كانت الظروف، ومعاملتهم معاملة إنسانية دون تفريق غير مشروع على أساس الجنس أو العنصر أو الدين أو الآراء السياسية، أو أية معايير أخرى.

رحلة ابن بطوطة العفريني إلى حلب

قبل دحر المسلحين من شرق حلب، كان الذهاب إليها من غرب حلب يستغرق أكثر من عشر ساعات، نتيجة إغلاق المعبر بينهما، فنضطر للذهاب إلى حماة، ومن حماة إلى شرق حلب، في رحلةٍ ماراثونية مضروبةً بعشرة أضعاف سباق المارثون، الذي يقارب 42 كم. ناهيك عما يرافق ذلك من تعبٍ وإنهاك، وأموال.!

■ مراسل قاسيون

هذه الحال يعاني منها الآن أهالي عفرين الذين يريدون الذهاب إلى حلب لأي سبب مرغمين، بعد احتلال الأتراك لمدينة عفرين.. وأيضاً في رحلة ماراثونية عجيبة على عدة محطات، لأن الدخول إلى حلب ممنوع من الجهات الحكومية لأسباب مبهمة وغير معروفة.!

وخط سير هذه الرحلة يبدأ بركوب السيارة أو الفان إلى منبج، ويمر بمنطقة لا تبعد عن حلب حوالي 2كم فقط.. ويمكن سيرها على الأقدام خلال حوالي نصف ساعة أو أكثر حتى الساعة، حسب عمر الراكب وقدرته، لكن لا يسمح بوقوف السيارات في هذه المنطقة من قبل الجهات الحكومية ذاتها.!

بعد وصول المواطن العفريني إلى منبج، يركب سيارةً أخرى من منبج إلى مدينة الطبقة.. ومن الطبقة إلى حلب عن طريق خط سلمية أثريا خناصر، ويكون الرحالة ابن بطوطة العفريني بذلك قد أمضى حوالي 15 ساعة سفر في هذه الرحلة تشريقاً ثم جنوباً ثم شمالاً..

أما التكاليف يا أصحاب السعادة، فهي تبدأ من 20 ألف ليرة، لتصل إلى حوالي 150 ألف ليرة للراكب الواحد، بحجة السائقين بأنهم يمرون بخط عسكري، وغيرها من الحجج التي تستغل ظَرف المواطن العفريني وتبتزه علناً..

فما رأي الجهات الحكومية التي تمنع الدخول المباشر إلى حلب، أو توقف السيارات بالقرب من أطراف المدينة، وما هي الأسباب التي تمنع ذلك، وتُحمل المواطن السوري ابن عفرين البطوطي تكاليف وعناء هذه الرحلة الماراثونية المضاعفة عشر مرات.!؟

مرّة وربع، هو مقدار التضاعف في قيمة الإنتاج الإجمالي في منشآت المؤسسة العامة للصناعة الكيميائية، حيث بلغت قيمة الإنتاج الفعلي 13,6 مليار ليرة في منتصف العام الحالي، بزيادة عن الفترة ذاتها من العام الماضي بمقدار 7,6 مليار ليرة، وبنسبة نمو في الإنتاج الإجمالي: 126%.

عقد استثمار الأسمدة في أروقة الحكومة

المنتج الأكبر لهذه القيم، هو: معمل الأسمدة بمقدار 9,4 مليار ليرة، حيث ينتج معمل الأسمدة 70% من إنتاج المؤسسة، ولكن مع هذا ترى المؤسسة أن مسألة إيجاد شريك في معمل الأسمدة مسألة لا بدّ منها.

■ عشتار محمود

عرضت شركة روسية خاصة على الحكومة تطوير الشركة العامة للأسمدة بمعاملها الثلاثة، عبر استثمار مبلغ مئتي مليون دولار «86 مليار ليرة» مقابل حصة من الإنتاج والأرباح. حتى الآن لم تتضح تفاصيل العقد، الذي وبحسب مدير المؤسسة سيكون لـ 15 عاماً قابلة للتجديد، دون توضيح الحصص.

هدر في المعامل المُهمَلة

يتجاوز عمر معامل الأسمدة 35 عاماً، وقد عانت خلال الأزمة من تقطع وصول الغاز، والفوسفات، والمستلزمات الأخرى، ومن خسارة نصف الفنيين والخبراء. وتتكرر عمليات التوقف حتى في حال توافر المواد الأولية، بسبب تكرار حدوث الأعطال. حيث تؤدي البنية الفنية المتردية لخطوط الإنتاج إلى هدر كبير يبلغ 20% من الغاز المستخدم، وبشكل عام فإن دراسات المؤسسة تشير إلى أن نسبة استغلال الطاقات المتاحة منخفضة لحد بعيد: معمل اليوريا 16%، والكانترو 3%، والفوسفاتي 4%، وفق تصريحات لمدير المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية.

تقول الإدارة: إن التشاركية في استثمار المعمل سترفع الإنتاج إلى 1600 طن، من مستوى 350–400 طن يومياً حالياً، وسترفع الربح إلى 30%. وتسوق مجموعة من الدلائل على حجم الهدر والخسارة في تشغيل المعامل، حيث إن مبيعات الأسمدة في العام الماضي كانت أقل من تكاليف الإنتاج بمقدار 500 مليون ليرة– بينما كانت الأرباح في عام 2016 بمقدار 1,3 مليار ليرة– كما تشير الإدارة إلى أن العائد على استثمار الأصول في الأسمدة لا يتجاوز 9 بالألف، حيث قيمة الأصول المتواجدة في الشركة تقارب1– 1,5 مليار دولار.

السياسة الاقتصادية وليس المعمل

من المؤكد أن الشركة العامة للأسمدة، المؤسسة في سبعينيات القرن الماضي، تعاني من مشاكل تقنية كبرى... وأن تأمين عملية ضخ استثماري لتطويرها، وإيقاف الهدر الحاصل، وتحسين شروط الإنتاج البيئية، هي عمليات ضرورية حتى قبل الأزمة. ولكن ينبغي مراجعة التقييمات المساقة من المؤسسة لتوضيح «حجم الفشل» في الأسمدة!

فالقيم السوقية لخطوط الإنتاج والآلات والمعدات العائدة إلى ثلاثة إلى أربعة عقود، قد تم استعادتها منً خلال عائدات إنتاج الأسمدة طوال هذه الفترة. ما يجعل عملياً العائد يحسب إلى التكاليف التي من ضمنها أجور الصيانة، فعندما يتحقق ربح يقارب 1,3 مليار ليرة، فإنه يقاس إلى التكاليف لتكون نسبة الربح: 25% في عام 2016، رغم الهدر والتوقفات. وإن كان هذا لا يبرر ضرورة إيقاف الهدر، وعدم خسارة الشركة، وتحديداً مع اشتداد الحاجة إلى منتجاتها مع توسع المساحات الزراعية، وتراجع إنتاجية التربة الزراعية في ظل تراجع قدرة المزارعين على التسميد، وارتفاع تكاليف الأسمدة بنسب قياسية لتشكل 22% من تكاليف إنتاج القمح مثلاً.

تعامت الحكومة عن مشكلات الأسمدة لعقود، واستيقظت الآن مع تقديم عرض تشاركية للمعامل! ليقول مدير المؤسسة: بأنّ أرقام معمل الأسمدة مخجلة ومعيبة! فمن السبب؟ إن لهذا المعمل حق على المال العام متمثل في المبالغ التي زود بها المالية العامة خلال عقود، والتي لم تقتطع منها حصة جدية ومستمرة لتأمين حاجته، ولتجديد وتوسيع الاستثمار في رأس المال الثابت والبشري في قطاع الأسمدة. وهذه السياسة الاقتصادية تجاه الصناعات العامة عموماً، تتحول اليوم إلى تهمة على المعمل وأداة للترويج لضرورة إيجاد مستثمرين شركاء في الإنتاج والربح.

كم ستبلغ حصة الشركة؟

تستطيع الحكومة اليوم أن تتذرع بصعوبة تأمين القطع الأجنبي الضروري لتطوير البنية الاستثمارية في الأسمدة وغيرها، رغم أن مبلغ 200 مليون دولار استثمار والمعادل لـ 86 مليار ليرة، يشكل نسبة 6,4% من الموازنة العامة لعام 2018. ويمكن استعادته من إيرادات مبيعات عامين متتاليين فقط، ومن أرباح 9 أعوام، وذلك في حال ارتفع الإنتاج إلى 1600 طن يومياً، والربح إلى نسبة 30%، كما تشير تصريحات إدارة المؤسسة.

وعدا عن القطع الأجنبي قد تتواجد معوقات عديدة، مثل: صعوبة توريد المعدات وشرائها دون وسيط في ظل العقوبات المفروضة على سورية.

ولكن السؤال: هل حاولت الحكومة الوصول إلى اتفاقيات أخرى للبحث عن حل لمشكلة معمل الأسمدة؟ ولماذا تأتي المبادرة من شركة روسية خاصة؟ وهل ستكون الآلية الاستثمارية مشابهة لعقد استثمار الفوسفات، بنسبة غير مسبوقة 70% من الإنتاج؟

تعامت الحكومة عن مشكلات الأسمدة لعقود واستيقظت الآن مع تقديم عرض تشاركية للمعامل لتقول للمعمل أرقامه مُعيبة!

25% للمستثمر يحقق ربحاً 100%

لم تتضح بعد الحصص في عقد التشاركية الذي يتم الحديث عنه، بل لا يزال العقد يجوب أروقة الحكومة، ويُدرس ويحصل على الموافقات، وفق مدير المؤسسة الكيميائية.

ولكن ينبغي التنويه إلى أن الشركة المستثمرة بمقدار 200 مليون دولار تستطيع أن تستعيد استثمارها خلال 15 عاماً إذا حصلت على حصة تقارب 12,5% فقط من الإنتاج السنوي الذي سيقارب وفق التصريحات 1600 طن يومياً. وهو ما يعني أن حصولها على نسبة 25% فقط من الإنتاج، يحقق لها ربحاً من استثمارها بنسبة 100%، خلال الفترة المذكورة. وهذا إذا افترضنا أن سعر مبيع الطن هو 110 آلاف ليرة سورية، كما هو وسطي مبيع الطن من السماد اليوم، بينما إذا ما أتيح للشركة أن تبيع حصتها خارج سورية، فإن نسبة الربح تصبح أعلى.

بادرت إحدى الشركات الروسية الخاصة لاستثمار الشركة العامة للأسمدة، لتدفع مبلغ 200 مليون دولار، وتحصل على حصة غير معلنة بعد. العقوبات تعطي الحكومة ذرائع عديدة لتقول: إنها لا تستطيع أن تستثمر مبلغاً كهذا في تطوير الشركة، وأنها تحتاج لشريك... ولكن هل بادرت الحكومة لتبحث عن طرق أخرى لتمويل استثمار الشركة؟ وهل ستصل حصة المستثمر إلى ما يفوق النصف كما في الفوسفات؟ مع العلم أن حصول الشركة المستثمرة على نسبة 25% فقط من إنتاج الأسمدة يحقق استرداد استثمارها وربحاً 100% بالحد الأدنى خلال 15 عاماً!

اللاجئون السوريون في الأردنّ

يعتبر الأردن المقصد الثالث للاجئين السوريين حيث تلي أعداد اللاجئين السوريين في الأردن أعدادهم في تركيا، ولبنان... البيانات المحدثة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR تبين أعدادهم وتوزعهم الديمغرافي والمحافظات التي لجؤوا منها في سورية، وإليها في الأردن.

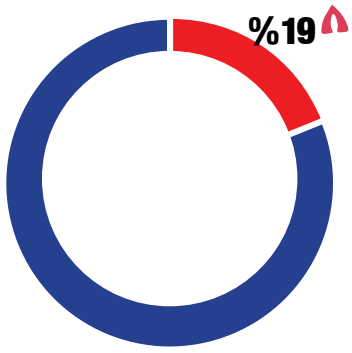

668,495 شخصاً

في المخيمات

126,235

- الزعتري 78551
- الزرقاء 40849
- أخرى 6835

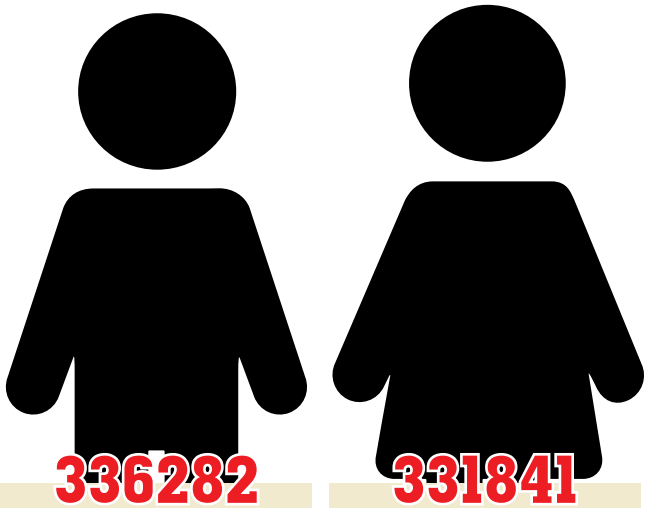

331841
عدد اللاجئين السوريين الذكور من كل الأعمار في الأردن

336282
عدد اللاجئين السوريين الإناث من كل الأعمار في الأردن

من أين أتى لاجئو سورية إلى الأردن؟

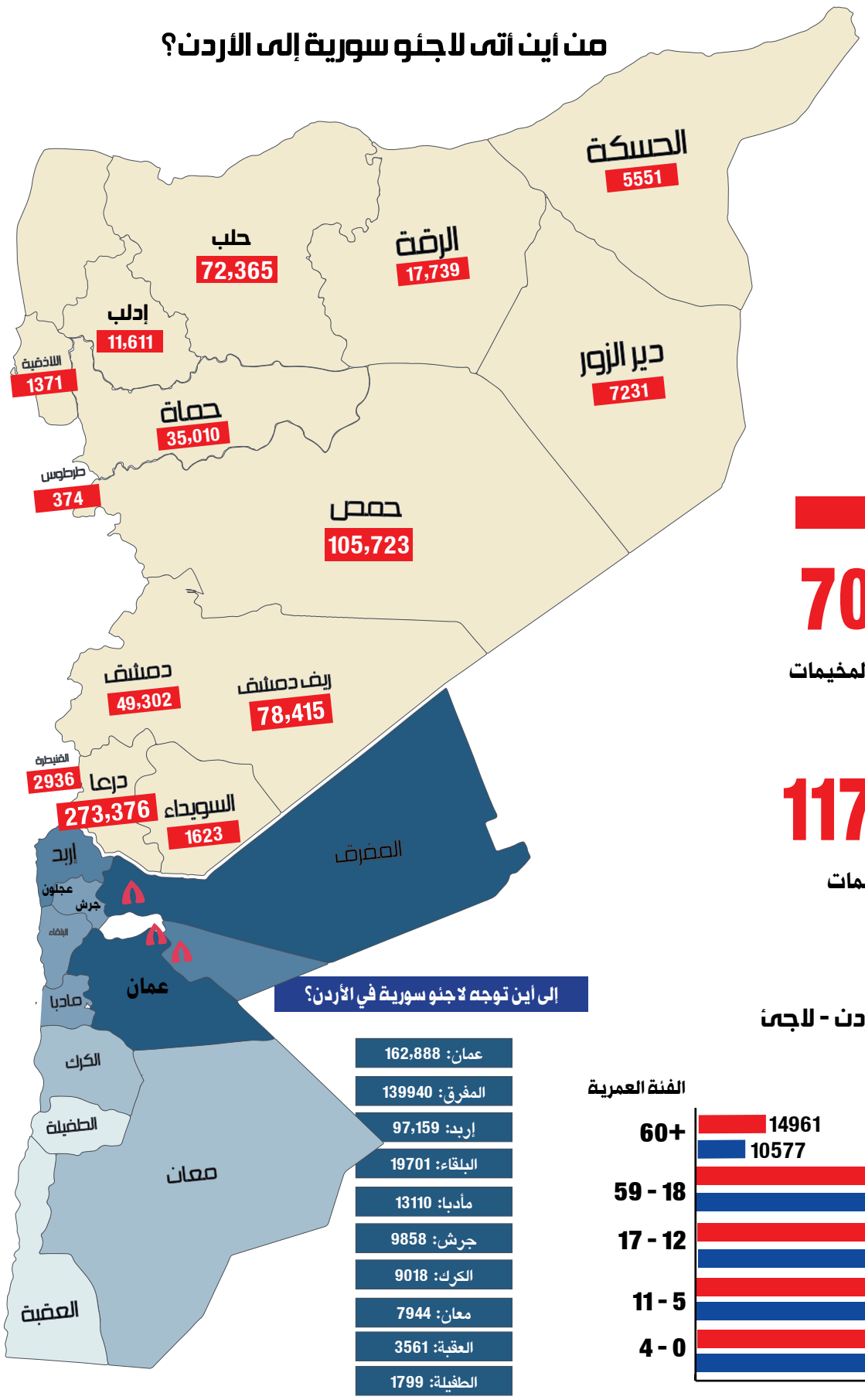

إلى أين توجه لاجئو سورية في الأردن؟

- عمان: 162,888
- المفرق: 139940
- إربد: 97,159
- البلقاء: 19701
- مأدبا: 13110
- جرش: 9858
- الكرك: 9018
- معان: 7944
- العقبة: 3561
- الطفيلة: 1799

الأطفال السوريون في الأردن

360 ألف طفل

70500 طفل منهم في المخيمات

520 ألف.. نساءً وأطفالاً وعجزة

117000 في المخيمات

التوزع الديمغرافي للاجئين السوريين في الأردن - لاجئ

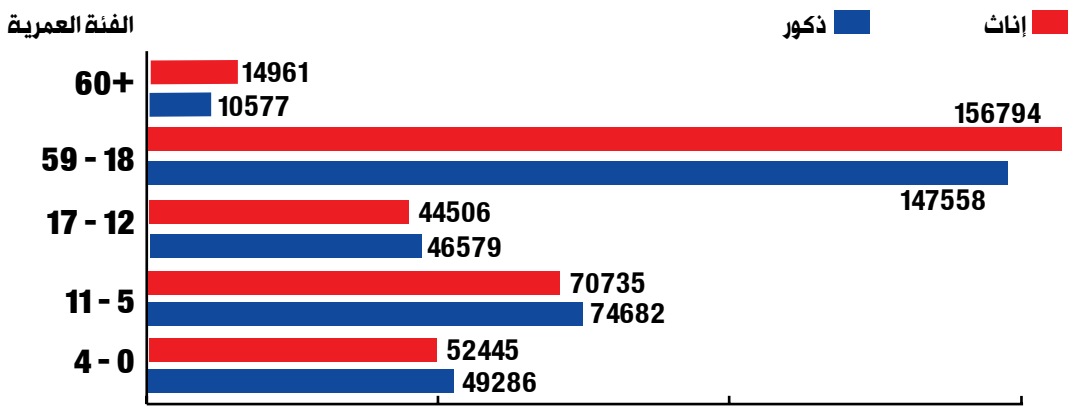

العولمة على الطريقة الصينية

أصبحت مسألة خسارة الولايات المتحدة لقيادة العالم، مسألة واضحة لصناع الرأي الأمريكيين... الذين أصبحوا يبحثون في الشكل الذي ستفرضه التغيرات اللاحقة، وتحديداً الأثر الصيني على النظام الدولي الجديد.

■ باري إيشنجرين*
ترجمة قاسيون

لا تمثل «الأحادية الجارفة» للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أي شيء أقل من التنازل عن القيادة الاقتصادية والسياسية العالمية. انسحابه من اتفاق باريس للمناخ، ورفضه للاتفاق النووي الإيراني، وحربه الجمركية، وهجومه على الحلفاء، واحتضان الخصوم... بمجموعها ستحول الولايات المتحدة إلى شريك لا يمكن الوثوق به في دعم النظام الدولي.

سياسات الإدارة الأمريكية حول «أمريكا أولاً» استبعدت الولايات المتحدة من القيادة العالمية، وخلقت مساحة لبلدان أخرى لإعادة تشكيل النظام الدولي حسب رغبتها. ومن المرجح أن التأثير الصيني العالمي سيزداد على وجه الخصوص.

إذا أدارت الولايات المتحدة ظهرها للنظام العالمي، ستكون الصين في وضع أفضل لأخذ زمام المبادرة في إصلاح قواعد التجارة والاستثمار الدوليين.

محاور تجارية متعددة

السؤال الذي يواجه العالم هو: ماذا تريد الصين؟ وما هو نوع النظام الاقتصادي الدولي الذي يفكر فيه قادتها؟

من المرجح بداية أن تستمر الصين في سياسة النمو الذي تقوده الصادرات، كما عبر الرئيس الصيني عن ذلك في دافوس عام 2017، حيث يتضح أن تشي جي بينغ لا يريد تفكيك نظام التجارة العالمي.

ولكن في جوانب أخرى فإن العولمة ذات الخصائص الصينية، ستختلف عن العولمة التي نعرفها بالممارسة العملية بعد الحرب العالمية الثانية. فالصين تعتمد على الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية واعتمادها أقل على التفاوض الواسع متعدد الأطراف.

في عام 2002 وقعت الصين على اتفاقية إطار التعاون الاقتصادي الشامل مع رابطة دول جنوب شرق آسيا، ولكنها بعد ذلك عقدت اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة مع 12 بلداً إضافياً، واعتماد الصين على الاتفاقيات الثنائية والإقليمية هو نهج يدل على تناقضها مع منظمة التجارة العالمية.

دعا مجلس الدولة الصيني إلى وضع استراتيجية تجارية: «تتمركز في محيط الصين، وتصدر إشعاعها على طول الحزام والطريق، وتمتد للعالم». حيث يتوقع البعض أن الصين تتجه إلى اعتماد آلية تشبه عمل العجلة: بمحور ومحيط، ويتوقعون أن تظهر أنظمة تداول محورية ومتكاملة أخرى، حول الصين، وحول أوروبا، وكذلك الولايات المتحدة، وهو السيناريو الذي يصبح أكثر احتمالاً مع بدء الصين في إعادة تشكيل نظام التجارة العالمي.

تتطلب هذه المنظومة التجارية بنية مؤسساتية جديدة، وقد بدأت بالفعل: حيث أنشأت السلطات الصينية بنك الاستثمار في البنى التحتية الآسيوية كبديل إقليمي للبنك الدولي. وقدم بنك الشعب الصيني 500 مليار دولار في خطوط التبادل المباشر مع أكثر من 30 مصرفاً مركزياً متحدياً دور صندوق النقد الدولي. ومن الدلالات على النفوذ الصيني في هذا المجال، ما قدمه بنك الصين للتنمية الذي تديره الدولة، والبنك الصناعي والتجاري الصيني من حوالي 900 مليون دولار من المساعدات الطارئة لباكستان مثلاً، الأمر الذي ساعد حكومتها على تجنب اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

معالم نظام تجاري جديد

إن نظاماً تقوده الصين، سيقلل من وزن حقوق الملكية الفكرية لنقل التكنولوجيا واستخدامها، وهو أمر ممكن أن يتغير مع تحول الصين إلى مطور للتكنولوجيا الجديدة، ولكن بحدود، فقدسية الملكية الخاصة كانت محدودة دوماً في النظام الاشتراكي للدولة في الصين. ومن المرجح أن تكون حماية الملكية الفكرية أضعف مما هي عليه في النظام الدولي الذي قادته الولايات المتحدة.

تسعى حكومة الصين إلى دفع اقتصادها من خلال المساعدات والدعم للشركات المملوكة للدولة وغيرها، وما خطتها المعلنة للصين عام 2025 حول تعزيز قدرات البلاد ذات التقنية العالية، إلا تجسيد حديث لهذا النهج المستمر في الصين منذ عقود. ولكن آلية الإعانات تتناقض مع منظمة التجارة العالمية وموقفها السابق بالحد من إعانات الدولة، لذلك فإن نظاماً تقوده الصين سيخفف من القيود السابقة على إعانات جهاز الدولة.

كما سيكون النظام الدولي الذي تقوده الصين أقل انفتاحاً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي عام 2017 أتت الصين في المرتبة الثالثة ضمن الدول الـ 60 التي تضع أشد قيود على أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليها، وفق تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وهذه القيود الصينية، هي أداة لمنح الشركات الصينية مساحة لتطوير قدراتها التكنولوجية، ومن المفترض أن تفضل الصين نظاماً يسمح للدول الأخرى باستخدام هذه السياسات، وهو ما سيجعل الشركات متعددة الجنسيات الساعية للعمل في الخارج أمام تحديات كبرى.

وأخيراً، تواصل الصين ممارسة رقابة مشددة على نظامها المالي، وقيوداً على دخول وخروج الأموال، وستكون نتيجة نظام تدعمه الصين، عوائق إضافية أمام المؤسسات المالية الأمريكية التي تسعى للقيام بأعمال في الخارج.

باختصار، في حين أن الاقتصاد العالمي الذي ستقوده الصين سيبقى مفتوحاً أمام التجارة، فإنه سيكون أقل اهتماماً بالملكية الفكرية الأمريكية، وأقل تقبلاً للاستثمارات الأجنبية الأمريكية، وسيقلل من استيعاب مصدّري الأموال الأمريكيين والشركات المتعددة الأجنبية... وكل هكذا سيكون عكس ما تقول إدارة ترامب أنها تريده.

سياسة «أمريكا أولاً» استبعدت الولايات المتحدة من القيادة العالمية وخلقت مساحة لبلدان أخرى لإعادة تشكيل النظام الدولي

التغيرات التي يمكن أن تجري على النظام الدولي الجديد، يمكن أخذ معالمها من الإستراتيجيات والآليات الصينية، على اعتبارها القوة الأكثر تأثيراً... ولكن هذه العملية لا تتم بهذا التبسيط، بل تتم عبر صراع واسع ومتصاعد، أحد أطرافه الأساسية هو: المسعى الأمريكي لعرقلة نشوء وتطور البديل على مستوى النظام الدولي. العرقلة التي لم تعد تستطيع أن تأخذ أشكالاً عسكرية، وأصبحت تعتمد حالياً على إثارة الفوضى الاقتصادية العالمية عبر العقوبات والحروب التجارية، التي ستمتد وتتصاعد في إطار صعوبة استخدام أيةِ أداة قوة أخرى، ولكنها ستؤدي إلى مزيد من العزلة الأمريكية، ومزيد من التعاون العالمي بالشكل الذي يتطلب مؤسسات وعلاقات دولية جديدة لا يمكن أن تكون إلا أقل استغلالاً من العلاقات السابقة.

■ هامش: *برفيسور اقتصاد في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، ومستشار سياسي سابق في صندوق النقد الدولي. موقع project syndicate- 11-8-2018.

فوضى أجور النقل والشحن مستمرة

مما لا شك فيه أن قطاع النقل والشحن بين المحافظات السورية تضرر كما غيره من القطاعات خلال السنوات الماضية بنتيجة الحرب والأزمة، كما كانت تداعيات الحرب والأزمة سبباً وذريعة للتفلت من الأسعار والبعد عن أعين الرقابة، والنتيجة: أن حاجة المواطن لهذا القطاع، على مستوى النقل والشحن، وضعته موضع الاستغلال والمزيد منه.

■ عاصي اسماعيل

في المقابل، كان دور الجهات الوصائية والمسؤولة عن ضبط عمل هذا القطاع وتسعير خدماته محدوداً ومتواضعاً لدرجة الغياب طيلة السنوات الماضية، وليترك المواطن فريسة المزيد من الاستغلال النابع من مزاجية الشركات العاملة في هذا القطاع وذرائعها، بحيث تجاوزت عشرة أضعاف عما كانت عليه قبل سني الحرب والأزمة.

شكاوى المواطنين واحتجاجهم

الشركات العاملة على خدمة النقل والشحن يمكن تقسيمها إلى فئتين، الأولى هي: الشركات الاستثمارية المرخصة، والثانية هي: الشركات التي تعمل دون ترخيص، بالإضافة إلى الفانات والتكاسي، وهذه وتلك كانت محط شكاوى المواطنين، وموضع الكثير من التساؤلات عن سبب حال الفلتان السعري لقاء خدماتها.

ومع تزايد عوامل الاستقرار، واستعادة الدولة لسيطرتها على الكثير من المناطق، وتكريس المزيد من عوامل الأمان على الطرقات، بدأت ترتفع أصوات المواطنين المحتجين على استمرار التذرع بتداعيات الحرب والأزمة على مستوى الأسعار التي تتقاضاها شركات النقل والشحن لقاء خدماتها، حيث ما زالت الفوضى هي السائدة في عمل هذا القطاع، ليس على مستوى عدد الرحلات اليومية بين المحافظات وعدم انتظام مواعيدها، أو على مستوى سوء الحالة الفنية لوسائط النقل وكثرة أعطالها وتعطلها على الطرقات، بل والأهم: الأسعار التي تتقاضاها شركات النقل والشحن لقاء خدماتها، فلكل منها أسعارها الخاصة، وكأن لا ضابط لهذه الأسعار، مع غياب شبه تام للرقابة على تلك الأسعار وما يقابلها من خدمات، مع العلم أنه ومع كل زيادة على أسعار المحروقات طيلة السنوات الماضية كانت تصدر نشرات أسعار تأخذ بعين الاعتبار هذه الفروقات، بما يحقق مصلحة الشركات.

بمسؤولية مديريات حماية المستهلك

على ضوء شكاوى المواطنين على هذه الخدمات، والمزيد منها يومياً، أصدرت وزارة التجارة والداخلية وحماية المستهلك تعميماً إلى مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظات بتاريخ 2018/8/1، بطلب:

متابعة الشركات من أجل تقديم لوائح تتضمن أسعار نقل الأفراد وشحن البضائع والطرود وذلك خلال أسبوع، على أن يتم تدقيقها وتصديقها من قبل هذه المديريات مع توجيه الشركات للإعلان عنها بمكان واضح وصريح.

في حال حصول شكوى تتم معالجتها بعد التحقق من صحتها من خلال لجنة تضم بعضويتها ممثلاً عن جمعية النقل والشحن مع ممثل عن الشركة المعنية بالمخالفة وعلى أساس النتيجة يتم اتخاذ الإجراء القانوني.

فيما يخص المكاتب غير المرخصة يتم التحقق من هذه الشركات بعد التحقق من الترخيص، وفي حال عدم وجود ترخيص تمنح الشركة مهلة 15 يوماً للحصول على التراخيص اللازمة، وإن لم يتم التقيد تتخذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

مطالبة الشركات بضرورة تسيير رحلات يومية إلى المناطق كافة في القطر، وعلى وجه الخصوص «المناطق الشرقية- الشمالية» مع الالتزام بالإعلان عن أجور النقل والشحن بمكان واضح، آخذين بعين الاعتبار طبيعة عمل كل خط «المسافة المقطوعة- الزمن- الوعورة».

يشار إلى أن التعميم أعلاه كان على ضوء نتائج الاجتماع الجاري في الوزارة، والذي ضم ممثلين عن كل من: وزارة النقل- وزارة الإدارة المحلية- المؤسسة العامة للبريد، بالإضافة إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

تيتي تيتي

تجدر الإشارة إلى أن التعرفة الكيلومترية لنقل الركاب بين المحافظات ضمن بولمانات شركات الاستثمار «باص- بولمان- رجال أعمال» كان قد تم تحديدها في نهاية عام 2016، بـ /5,5/ ل.س/كم/راكب، وبـ /6,5/ ل.س/كم/راكب، وفي حال وجود وعورة في الطريق أو خطورة يترك تقدير الموضوع لمديريات التجارة الداخلية في المحافظات حسب التعليمات.

بمعنى آخر وعلى ضوء التعميم الأخير أعلاه بتاريخ 8/1، فإن التعرفة الكيلومترية المعتمدة لم تتغير ولم يعاد النظر بها، وتُرك أمر البت بشكاوى المواطنين إلى مديريات حماية المستهلك في المحافظات، عبر لجنة تغيب عنها مصلحة المواطن، باعتبار أن أكثرية أعضائها ممثلين لمصالح شركات النقل عملياً.

المنافسة الجارية هي منافسة على مستوى المزيد من الاستغلال بحق المواطنين وليس على مستوى المزيد من الخدمات وتخفيض الأسعار

ويبقى موضوع الإعلان عن أسعار الخدمات التي تقدمها هذه الشركات لقاء «النقل- الشحن» هو المعيار الذي لا معيار له من الناحية العملية، حيث إن كل شركة معنية ومسؤولة عمّا تعلن عنه من أسعار بعيداً عن أي قاسم مشترك بينها، باستثناء التدقيق والتصديق من قبل مديريات التموين، خاصة مع مفردات مثل: «الوعورة- الخطورة» التي يتم تقدير كل منها على حدة، برغم عدم نفينا لهذه الجوانب، هذا في حال التزمت هذه الشركات بالإعلان أولاً، وبالأسعار المعلن عنها ثانياً.

تباينات صارخة

إذا كان تسعير نقل الأفراد بين المحافظات مرتبطاً بالمسافة الكيلومترية المقطوعة كمعيار أساس يضاف إليه بعض المعايير الأخرى، ومع ذلك هناك الكثير من التباين في الأسعار ذات الطبيعة الاستغلالية التي تطغى عليها الفوضوية، فإن شحن الطرود والبضائع وغيرها من المواد بين المحافظات، يدخل بتفصيلاتها وتبويبها الكثير من العوامل، اعتباراً من الحجم والوزن والنوع، وليس انتهاءً بالمسافة الكيلومترية، ما يعني المزيد من التباينات وانعدام الضوابط، مع ما ينجم عن ذلك من فوضى واستغلال كذلك الأمر.

فالأسعار لدى شركات الشحن المتخصصة تختلف عن أسعار شركات النقل التي تعمل بالشحن بالإضافة إلى النقل، كما تختلف هذه عن تلك بعوامل الزمن والضمان الهامة بالنسبة للمواطنين، وخاصة لأصحاب الفعاليات الاقتصادية «التجارية والصناعية والحرفية والزراعية وغيرها» وبالتالي فإن فوضى الأسعار تضرب أطنابها على هذا المستوى، والتي يدفع ضريبتها المواطن بالنتيجة بسبب حاجته واضطراره، والاستغلال الجاري بحقه من قبل مقدمي هذه الخدمة.

ولعل الموضوع الأهم، هو: أن النقل والشحن بين المحافظات لا يقتصر على الشركات، سواء كانت مرخصة أم غير مرخصة، فمع قلة عدد وسائط النقل التابعة لهذه الشركات وقلة عدد رحلاتها، دخلت على خط النقل والشحن «الفانات والتكاسي» كوسائط للتعويض عن هذا النقص على مستوى تقديم خدماتها للمواطنين، وهذه الوسائط لا ضابط أو ناظم لعملها سوى العرض والطلب والحاجة.

منافسة للمزيد من الاستغلال

والحال كذلك، فإن المنافسة الجارية من الناحية العملية هي منافسة على مستوى المزيد من الاستغلال بحق المواطنين، وليس على مستوى المزيد من الخدمات وتخفيض الأسعار مقابلها، خاصة مع طرق معالجة المشكلة من قبل الجهات المعنية «حماية المستهلك- النقل- الإدارة المحلية- البريد» عبر هذا الشكل من تجيير المسؤولية بالنتيجة إلى الحلقات الأدنى المتمثلة بمديريات التموين في المحافظات عن طريق اللجان المشكلة من قبلها، سواء من أجل التدقيق والتصديق على القوائم السعرية المعدة من قبل الشركات لقاء خدماتها، أو من أجل الوقوف على الشكاوى التي يتقدم بها المواطنون بشكل مباشر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أسعار أجور نقل الركاب بين المحافظات والمدن الرئيسة كانت تصدر مركزياً من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بالاعتماد طبعاً على معايير «المسافة- المحروقات- الصيانة- أجور العاملين- نفقات أخرى».

ولعل بداية الحل لهذه المشكلة، تبدأ اعتباراً من استعادة الوزارة لدورها المركزي على مستوى تحديد أسعار الخدمات المقدمة «نقل- شحن»، تليها عمليات الرقابة والمتابعة، ثم معالجة شكاوى المواطنين وضمان حقهم، بعيداً عن أشكال وأوجه المماألة والمحاباة لمقدمي الخدمة على حساب المواطنين وحقهم ومصلحتهم.

وجدتها

■ د. عروب المصري

«شريك المي»

استهدفت حملة تسويق شركة نستله الباكستانيين الأثرياء في لاهور، وأصبحت علامتها التجارية من المياه النقية **"Pure Life"** رمزاً للأغنياء. لتعبئة منتجها، جَمَعَتْ شركة **Nestlé** الينابيع المحلية التي أدت لاحقاً إلى عجز فقراء القرية عن شراء المياه المعبأة في الزجاجات التي سُرقت من الينابيع لينتهي بهم الأمر إلى استهلاك المياه الملوثة. ذهبت نستله إلى استخراج المياه من بئرين عميقين في قرية بهاتي ديلوان، مما أجبرهم على اللجوء إلى المياه المعبأة في زجاجات. ظهرت قصة مماثلة من نيجيريا حيث المياه المعبأة في زجاجة واحدة تتجاوز متوسط الدخل اليومي للمواطن النيجيري. تشتهر شركة نستله بتجفيف موارد المياه المحلية المستخدمة في تعبئة علاماتها المائية، ثم تتقاضى بأسعار باهظة من السكان المحليين الذين سُلبت إمدادات المياه النظيفة منهم. أصدرت شركة **Corporate Watch** تقريراً يكشف عن بعض الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية التي ارتكبتها شركة نستله منذ فترة طويلة في جميع أنحاء العالم، متجاهلة تماماً مخاوف الصحة العامة بينما تقوم بتدمير البيئات الطبيعية لضمان أرباح سنوية ضخمة تبلغ 35 مليار دولار فقط من مبيعات زجاجات المياه وحدها. في منطقة سيرا دا مانتيكويرا في البرازيل حيث المياه الجوفية غنية بالمحتوى المعدني الذي يحتوي على خصائص طبية، استنزفها الإفراط في ضخ مواردها المائية القيمة، وتسبب في ضرر دائم للبيئة الطبيعية على المدى الطويل. كما يوضح، أن شركة نستله كانت متورطة في الاتجار بالبشر في عمل الأطفال الرقي. ووضح تقرير آخر: أن «مئات الآلاف من الأطفال في مالي وبوركينا فاسو وتوغو تم شراؤهم من آبائهم المعوزين وشحنهم إلى ساحل العاج ليتم بيعهم كعبيد لمزارع الكاكاو». ومع ذلك، فإن نستله اشترت الكاكاو من ساحل العاج وغانا، مع العلم أنه تم إنتاجها باستخدام الأطفال العبيد.

تمتلك نستله أو تستأجر خمسين موقعاً من الينابيع عبر أمريكا. تسيطر **Nestlé** على ثلث السوق المحلي للمياه المعبأة في زجاجات في الولايات المتحدة. تشتهر الشركة باستخراج مياه الينابيع بصورة غير مشروعة أثناء الانخراط في التلاعب بالأسعار في العديد من المجتمعات. مثال على المشكلة التي تتسبب بها نستله عادة هي: كولورادو حيث كان 80% من مواطني أورورا معارضين لوجود شركة نستله، وهم على دراية تامة بالسمعة الرهيبة للشركة بسبب الإضرار بالمجتمعات والبيئات الطبيعية. ومع ذلك صوّت مجلس المدينة لصالح– 7 إلى 4– للسماح وللدمار أن يبدأ، وعبر العقد المقبل استخرجت نستله 650 مليون غالوناً من مياه وادي نهر أركنساس الثمينة التي دخلت العلامة التجارية **Arrowhead Springs** من المياه المعبأة في زجاجات. خاض سكان أورورا المحاصرون لسنوات حرباً لمنع الشركة من تدمير طبقاتها الجوفية الثمينة. بالإضافة إلى الزجاجات البلاستيكية غير القابلة للتحلل.

aroub@kassioun.org

المياه كسلعة

أعلنت الأمم المتحدة قبل عدة سنوات أن الحصول على مياه الشرب النظيفة حق عالمي من حقوق الإنسان. ودأبت الشركات التي كانت تدمر مياهنا وتلوثها على تحويل المياه إلى سلعة خاصة خلال الثلاثين سنة الماضية. ويقوم البنك الدولي بتمويل الخصخصة العالمية لإمدادات المياه الأرضية بحيث لا يتمكن الفقراء من الوصول إليها. إنهم يموتون حرفياً من العطش والمرض بسبب جشع هذه الشركات التي تفضل السرقة وجمع الأموال على حق الإنسان بالحياة.

■ خواكيم هاكوبيان
ترجمة جيهان دياب

تعمل هذه الأجندة العالمية على تخفيض أعداد البشر من قرابة سبعة مليارات في الوقت الحالي إلى أقل من نصف مليار فقط. وهذا يعني أن 13 من بين 14 من البشر اليوم، وفقاً لخطة القلة الشيطانية، يجب أن يموتوا ببساطة في غضون السنوات القليلة المقبلة. وما من طريقة أفضل لقتل البشر بسرعة من الحصول على الملكية الكاملة للتحكم في إمدادات المياه المحدودة المتناقصة.

خصخصة المياه

يموت الكثير من الناس بسبب الأمراض المنقولة بالماء الملوث بنسبة أكبر من الموت في الحروب وأعمال العنف. حيث يموت 1,5 مليون طفل دون سن الخامسة سنوياً بسبب الكوليرا وحمى التيفوئيد، وبسبب ظروف المياه غير الصحية. توضح هذه الحقائق مدى أهمية إمدادات المياه النقية للبقاء على قيد الحياة. وتتحقق السيطرة على إمدادات المياه النظيفة للأرض بتحويل المياه إلى سلعة مملوكة للقطاع الخاص، تتحكم فيها كبرى الشركات والمصارف. إن مجرد جعل الماء حاجة لا يمكن تحمل تكاليفها، يعد أحد الطرق الفعالة للحد من مشكلة ما يسمى بالنمو السكاني، إلى جانب الجوع والأمراض والحروب.

ويجتمع أوليغاركيي العولمة وراء الأبواب المغلقة دورياً، ويناقشون ما هو الأفضل للإنسانية وللكوكب وفقاً لمصالحهم الجنونية. فقد طرح موضوع خصخصة المياه والسيطرة عليها كوسيلة فعالة لمعالجة مشكلة الزيادة السكانية بشكل منتظم للمناقشة، إلى جانب الهندسة الجغرافية، الكائنات المعدلة وراثياً، اللقاحات، الإفراط في استخدام المضادات الحيوية، الحروب على النفط والمياه المخطط لها، وضع سياسات عالمية تهدف إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي والفقر وتقويض الاقتصادات، والإشعاع النووي ومجموعة من الوسائل الأخرى لإعدام السكان.

ذكرت مجلة تايم: أن مؤسسة بيل وميليندا غيتس تمول الأبحاث في جامعة نورث كارولينا من بين 78 آخرين لتطوير تقنيات منع الحمل بالعقم بالموجات فوق الصوتية لتعقيم الحيوانات المنوية.

بدأت الدعوات للبدء في تعقيم البشر في الظهور في منتصف سبعينيات القرن الماضي مع هنري كيسنجر في وثيقة مجلس الأمن القومي التي رفعت عنها السرية «1974» بعنوان «آثار تزايد عدد سكان العالم على الأمن». وأكدت هذه الوثيقة على أعلى أولوية تعطى لتنفيذ برامج تحديد النسل التي تستهدف ثلاثة عشر دولة في العالم الثالث، معظمها في أمريكا الجنوبية. تم تخصيص موارد استثنائية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «USAID» لدفع عصا الجزرة لتقديم مساعدات مالية إضافية للدول الراغبة في تفعيل برامج التعقيم والنقصان.

وظهر الازدراء القاسي تجاهنا من قبل الأوليغاركيين العالميين في بيان للأمير فيليب، زوج الملكة إليزابيث الثانية في كتابه، «أعترف بأنني أميل إلى طلب التناسخ لفيروس قاتل بشكل خاص «للحد من عدد السكان. يبدو واضحاً أن أجندة عولمة صريحة لنظام عالمي جديد تروج علناً مع إشارات متكررة من قبل الرئيس جورج بوش الأب تشمل الإقصاء من خلال وسائل مختلفة، ويعتبر التحكم في المياه من خلال الخصخصة، واحدة فقط من العديد من ترسانة النخبة الحاكمة. لحسن الحظ تحركت القوى لمكافحة خصخصة المياه. ففي أعقاب انعقاد الاجتماع السنوي للبنك الدولي في واشنطن العاصمة، أرسل تحالف دولي من جماعات حقوق المياه المناهضة للخصخصة من الهند وأمريكا رسالة رسمية تدعو البنك الدولي إلى إنهاء ممارسته المدمرة المتمثلة في خصخصة المياه في جميع أنحاء العالم، تحت ستار التقدم التنموي. كانت اجتماعات واشنطن في البنك الدولي تروج للأكاذيب والمعلومات المضللة في محاولة لرسم تقرير متوهج يعرض ما يسمى بالكفاءة والنجاحات التي حولت حقوق المياه إلى القطاع الخاص في السنوات الأخيرة.

حركة مناهضة الخصخصة

الخبر السار هو: أن الناس في مختلف أنحاء العالم قاموا في السنوات الأخيرة بتعبئة الجهود وإجراء حملات ناجحة لوقف خصخصة المياه في ساحات منازلهم. احتل المواطنون الجريئون الأقوياء في بوليفيا في عام 2000 العناوين الرئيسة في جميع أنحاء العالم عندما قاموا بطرد شركة المياه المخصخصة بيكاتيل، خامس أكبر شركة خاصة على هذا الكوكب. حيث نجح المحتجون في معارضة الأسعار المتزايدة للشركة وطالبوها بالتخلي عن سيطرتها على إمدادات المياه البلدية في المدينة، مما أدى في نهاية المطاف إلى طرد العملاق من البلاد. ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الشركات لشراء حقوق المياه والسيطرة عليها في العديد من دول أمريكا اللاتينية، فقد فشلت في دول مثل: إيكوادور والبرازيل، وتمت خصخصة خدمات المياه في شيلي فقط. وفي النهاية حاول السكان المحليون في كل مكان تقريباً أن يواجهوا عملية الخصخصة بقوة.

المياه للملكية العامة

تتكرر القصة نفسها دائماً. وهي السبب في أن جماعات الممانعة مثل: مجموعة «محاسبة الشركات الدولية»، تعمل بشكل استباقي نحو تثقيف الحكومات والمواطنين في جميع أنحاء العالم لضمان بقاء المياه خاضعة للملكية العامة. إن العملية القانونية الشاملة والمكلفة لإنهاء العقود طويلة الأجل وإزالة الشركات الأجنبية بعد إنشائها في مدينة أو ولاية أو بلد هي عملية هائلة. فمن الواضح أن مصلحة الناس في جميع أنحاء العالم تكمن في ضمان أن خصخصة إمداداتهم من المياه لن تحصل على موطئ قدم أبداً في بلادهم في المقام الأول.

عقوبات على إيران؟ أم على الأمريكي؟

جزء جديد من مسلسل العقوبات الأمريكية على إيران بدأ عرضه في السادس من شهر آب الجاري. وذلك بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية انسحابها من الاتفاق النووي الإيراني في السادس من أيار هذا العام.

■ هند دليقان

أجمعت معظم الدول في العالم على رفضها لهذه العقوبات، لما ستحدثه من فوضى وزيادة في عدم الاستقرار في المنطقة وفي العالم أيضاً، فما هي هذه العقوبات؟ وما تبعاتها؟ وماذا تخبئ لنا الحلقات القادمة من هذا المسلسل؟

ماهي العقوبات؟

شملت الحزمة الأولى مجموعة من العقوبات هي:

1- حظر تبادل الدولار مع الحكومة الإيرانية، إضافة إلى حظر التعاملات التجارية المتعلقة بالمعادن النفيسة، ولاسيما الذهب، وفرض عقوبات على المؤسسات والحكومات التي تتعامل بالريال الإيراني أو سندات حكومية إيرانية.

2- حظر توريد أو شراء قائمة من المعادن أبرزها: الألومنيوم والحديد والصلب، وفرض قيود على قطاعي صناعة السيارات والسجاد في إيران.

3- فرض قيود على إيران بخصوص استيراد أو تصدير التكنولوجيا المرتبطة بالبرامج التقنية الصناعية، ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري.

كما تحظر العقوبات بيع طائرات الركاب وقطع غيارها إلى إيران، ودخول الشركات الأجنبية إلى قطاع السيارات الإيراني.

ومن المنتظر أن تدخل الحزمة الثانية من العقوبات حيز العمل في الخامس من تشرين الثاني، والتي سيكون من بينها: فرض عقوبات شاملة على قطاع الطاقة الإيراني، وخاصة قطاع النفط، وكذلك فرض عقوبات على البنك المركزي الإيراني وتعاملاته المالية.

أثر العقوبات على إيران والشركات الأوروبية

ارتفعت أسعار النفط مباشرة مع بدء سريان أولى حزم العقوبات الأميركية على إيران، مما أجّج المخاوف من أن الحزمة المقبلة من العقوبات التي تستهدف النفط الإيراني، ستؤدي إلى نقص في الإمدادات، كذلك لا يزال الطلب في إيران مرتفعاً على أحدث ما توصلت إليه صناعة التكنولوجيا الأوروبية. ولكن تهديدات ترامب بمعاقبة المتعاملين مع إيران جعلت أعداداً متزايدة من الشركات الأوروبية تحجم عن التعامل التجاري مع طهران، إلّا أن قرار المفوضية الأوروبية بالاستمرار بالتعامل التجاري مع إيران حال دون قطع العلاقات التجارية الإيرانية الأوروبية، رغم الضغوط الأمريكية التي تستهدف ذلك. وتعدُّ العقوبات المفروضة على صادرات النفط الإيراني إحدى أهم العقوبات وأقساها، فهذا يعني أنّ قطاع النفط سيشهد انخفاضًا بنسبة 20% أو ما يصل إلى نصف مليون برميل يومياً.

أمريكا vs العالم

المتضرر الأكبر من العقوبات على إيران هو الاتحاد الأوروبي والدول الملتزمة بالاتفاق النووي الإيراني.

حيث قالت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، في مؤتمر صحفي: «لا شك في أن تصرفات الإدارة الأمريكية ستسفر عن تداعيات سلبية طويلة الأمد بالنسبة للنظام العالمي»، وشددت زاخاروفا مع ذلك على أن «روسيا لا تزال متمسكة بخطة العمل المشتركة الشاملة الخاصة ببرنامج إيران النووي».

وفي بيان مشترك وقعه وزراء خارجية كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، قالت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني: «نأسف لإعادة فرض العقوبات الأمريكية».

ردود الأفعال هذه ولاسيّما تلك القادمة من الاتحاد الأوروبي- الحليف التقليدي للولايات المتحدة- تؤكد واقع العزلة الأمريكية المتزايدة، وحالة التمرد العالمية التي تحصل ضد الهيمنة الأمريكية.

أوروبا تتدرع بـ«قانون التعطيل»

حرصاً منها على تخفيف الآثار السلبية إلى الحدود الدنيا لجأت المفوضية الأوروبية إلى تفعيل ما يسمى بـ«قانون التعطيل» الذي أقرّ عام 1996 للالتفاف على العقوبات الأمريكية على كل من كوبا وليبيا وإيران. فهذا القانون يحظر على المؤسسات الأوروبية الامتثال للعقوبات الأميركية، تحت طائلة التعرض لعقوبات يحددها كل بلد عضو، كما يسمح لهذه المؤسسات بالحصول على تعويضات لأي ضرر ينجم عن هذه العقوبات. وبالتالي يستطيع الأوروبيون من خلاله الحد من تأثير العقوبات الأمريكية على الشركات الأوروبية التي تريد الاستثمار في إيران، بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق.

العقوبات لا تستهدف إيران فحسب بل تستهدف جملة العلاقات الدولية القائمة وخصوصاً تلك المتنامية بين إيران والدول الصاعدة كروسيا والصين

الذبذبة الأمريكية

قرار الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات جديدة جاء بعد أقل من شهر على إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن استعداد واشنطن لعقد ما وصفه بـ «صفقة حقيقية» حول برنامج إيران النووي، ما وصفه البعض بـ«تكويعة» أمريكية على مستوى العلاقات مع إيران.

هذا التذبذب الأمريكي حول الموقف من إيران يأتي في سياق حالة التردد الأمريكي عموماً في مجمل القضايا حول العالم، ويعكس حجم تعمق الانقسام داخل الإدارة الأمريكية، التي تعيش في طور تراجع متسارع.

أمريكا تتراجع ... فكيف تفرض العقوبات؟

هو سؤال مشروع لمن يجتزئ الأحداث ويقتطعها من سياقها التاريخي ولكن بتوسيع دائرة الرؤية يتبين: أن ما تحاول أمريكا فعله هو رش قنابل دخانية في المناطق التي اضطرت فيها للانسحاب، وذلك من أجل هدفين اثنين، الأول: هو التغطية على هذا الانسحاب بحيث لا يظهرها بموقف ضعيف، والثاني هو: ترك أكثر من نقطة عالقة قابلة للاشتعال وزيادة التوتير في المنطقة مما يضمن لها تراجع منتظم.

فكما هددت أمريكا بضربات على سورية، ونفذت وعودها بشكل يحفظ ماء الوجه ليس إلّا، ها هي الآن تحاول تنفيذ وعودها فيما يخص الشأن الإيراني.

إيران بعد العقوبات

مسلسل العقوبات على إيران قديمٌ جديد، فمنذ حوالي أربعة عقود وإيران تواجه سيلاً من العقوبات الاقتصادية عليها، فبعد الثورة الإسلامية جمدت واشنطن حوالي 12 مليار دولار من الأصول الإيرانية، وفي عام 1984 منعت واشنطن بيع الأسلحة لإيران ومن إعطائها قروضاً مالية، وأقرّ الكونغرس الأمريكي عام 1996 ما عرف بـ «قانون العقوبات الأمريكية»، وفي عام 2005 أعلنت إيران التعليق الطوعي لتخصيب اليورانيوم لتقوم واشنطن بتجميد أصول الأفراد والشركات المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني.

وبحسب محللين سياسيين واقتصاديين، فإنّ هذا التاريخ العريق من العقوبات التي تعرضت لها إيران، أثبت بالتجربة بأنه غير قادر على إخضاع إيران للهيمنة الأمريكية، وجلّ ما استطاعت هذه العقوبات تحقيقه هو حصار إيران اقتصادياً، إلّا أنّ الهدف المراد من هذه العقوبات هو أكبر من ذلك، فالعقوبات لا تستهدف إيران فحسب، بل تستهدف جملة العلاقات الدولية القائمة وخصوصاً تلك المتنامية بين إيران والدول الصاعدة كروسيا والصين، ودول الاتحاد الأوروبي الذي بات يصرح بشكل علني وصريح عن استعداده للتخلي عن الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل بقاء العلاقات الاقتصادية مع إيران ودول البريكس، مما يعني: المزيد والمزيد من العزلة الأمريكية.

الشوكة البوليفارية في حلق المتشددين

ليس جديداً على دول أمريكا اللاتينية تلك التي تقودها قوى اليسار، ومنها فنزويلا.أن تحدث محاولات اغتيال رؤسائها وقادتها بغية صَنع الفوضى، وتمكين القوى المعادية فيها كي تحتل هذي البلاد المحصّنة من نهج الليبرالية الغربي، لتجري مؤخراً محاولة جديدة تستهدف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو.

■ يزن بوظو

فنزويلا ومنذ عام 1999 مع وصول الرئيس الراحل هوغو تشافيز وتياره ونهجه السياسي استطاعت تدريجياً تحسين أوضاع الشعب الفنزويلي الذي كان نحو 50% منه يعيشُ دون خطّ الفقر في إحدى أغنى البلاد النفطية، والتي قُدر دخلها حينها بـ850 مليون دولار شهرياً، وينهض بهم.

فكانت أهدافه وممارساته قبيل وبعد تسلّمه السلطة تُنادي بالديمقراطية الشعبية والاستقلال الاقتصادي للبلاد، والتوزيع العادل للثروة، ووضع حد للفساد السياسي، ومن شعاراته «القَضاء على بيوت الصفيح»، تلك البيوت التي كان يقطنها جزءٌ كبير من الشعب الفنزويلي نظراً لتدنّي أحوالهم الاقتصادية والمعيشية، ليتبنى أولاً مشروع إنشاء 200 ألف مسكن توزع مجاناً على المحتاجين، تلتها عدة مشاريع مشابهة، وصولاً لمشروع الإنشاء العام الذي أعلن عنه عام 2011 لتوفير 3 ملايين منزل للفنزويليين في نهاية عام 2019، والذي لا زال معمولاً به حتى اليوم بكل نجاح، وقد أعلن حوله الرئيس مادورو مؤخراً بأنه تم إنجاز مليون ونصف منزل من المشروع السابق..

وهذه فقط واحدة من عدّة نتائج أنجزتها السياسة التشافيزية، منها: توزيع الأراضي وتأميم شركات الكهرباء والهاتف، إضافة إلى ما سُمّي بـ«دبلوماسية النفط» التي وفّرت نفطاً رخيصاً للدول الفقيرة المجاورة، والتي يمضي بها الرئيس مادورو، رغماً عن حنق الأمريكيين، وأدواتهم المتجسدة بالتيارات والحكومات الليبرالية، داخل فنزويلا أو حولها، كحكومة كولومبيا التي تشبه حالتها اليوم حالة فنزويلا ما قبل الثورة البوليفارية.

محاولة اغتيال فاشلة، أم تهديد؟

حقيقةً لا يمكن لأحد أن يجيب عن هذا السؤال بشكل مُطلقٍ، ولكن من جانب آخر فإن ما يُهمنا هو رؤية الحدث سياسياً وبشكل مجرّد، بعيداً عن الخلط واللغط الإعلامي الذي يجتزئ الأمر ويحدّه بشخص الرئيس الفنزويلي فقط، فحين توفي تشافيز، أتى مادورو على النهج ذاته، وإن توفي مادورو سوف يأتي من يكمل الطريق.. إذ أن المُستهدف هو السياسة التشافيزية ككل، اليسار الفنزويلي، و«الرعب الاشتراكي» على أولئك الليبراليين ومن خلفهم، وخوفاً من تأثير هذه السياسات على الدول المجاورة، حيث إنه وعبر التجربة التاريخية: ما إن تشعل شرارة حركة تحرر وطنيّ في بلد، حتى تبدأ كأحجار الدومينو تنتقل منْ دولة إلى آخر.

إن أحد أهداف الضغط والتهديد والوعيد وتبعاته على فنزويلا هو بمضمونه تهديد لشعوب البلدان المجاورة لها، بالإضافة إلى أطماع الأمريكيين في استثمار قوة عمل هذا الشعب ونهب موارده التي حُرم منها الغرب، ويا حبذا بالنسبة لهم لو يدخل الفنزويليون في حالة فوضى وحرب أهلية تفتح سوقاً لتجارة السلاح والاستغلال.

وفي هذا السياق تأتي محاولة الاغتيال الأخيرة بزمانها ومكانها كدفعة لتوريط الجيش الفنزويلي بمحاولةٍ انقلاب أخرى كسابقتها التي حدثت في فترة رئاسة تشافيز، بحامليها الفنزويليين ذوي التوجه الليبرالي خوليو بورخيس والآخر خوان ريكيسينس، النائبين البرلمانيين والمعارضين الذين اتهمهما مادورو بالوقوف وراء عملية اغتياله، ومؤكداً أن المجموعة التي عملت على تنفيذ العملية قد تدربت في مدينة تشيناكوتا الكولومبية... إن المحاولة هي لاغتيال السياسة التشافيزية.

المُستهدف هو السياسة التشافيزية ككل والرعب الاشتراكي على أولئك الليبراليين ومن خلفهم خوفاً من تأثير هذه السياسات على الدول المجاورة

كيف لمادورو أن يتهم أمريكا ويثق بحسن نية ترامب!؟ التراجع..

رغم كل ما سبق وذكرناه، ورغم تورط الليبراليين الفنزويليين المدعومين من كولومبيا وأمريكا، وبتصريحات من الخارجية والرئاسة الفنزويلية التي تتهم الأخيرتين بالعملية الإرهابية، إلّا أن مادورو خرج بتصريحات يبدي فيها أمله في التعاون مع الولايات المتحدة بتسليمها المتورطين في العملية، وأشار مادورو أيضاً إلى أنه يثق بحسن نية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأنه لن يسمح بتدبير محاولات اغتيال القادة المدنيين والعسكريين في دول مثل: فنزويلا من أراضي الولايات المتحدة!... إنه التراجع الأمريكي، والانقسام الجاري ضمن إدارة المركز الرأسمالي ما بين متشددين وعقلانيين، الأمر الذي تدركه الحكومة الفنزويلية بالطبع، وبَنَت عليها تصريحاتها بأعلى دبلوماسية ضمن لحظة حرجة كتلك على بلادهم، الأمر الذي يدفع بهذا الحد أو ذاك إلى تعميق الانقسام أكثر على إثر محاولة الاغتيال وفضحها، وإضعاف وزن التيار المتشدد أمريكياً على حساب نقيضه العقلاني.

«تمثيلية من مادورو» لقمع معارضيه؟

كالعديد من محاولات الاغتيال أو الانقلابات التي جرت دولياً على بعض الحكومات أو القياديين يأتي بعض السياسيين بحنكتهم يزعقون: «تمثيلية»، ما يذكرنا بمحاولة الانقلاب التركية التي جرت قبل سنتين، وأيضاً كانت مدعومة أمريكياً، حيث خرج البعض يقول المفردة ذاتها، كجواب جاهز ومسبق على حدث كبير جرى، يُعنى به أعداؤهم بغاية تصغيرهم والتقاط ذريعة ليشنّوا هجوماً من خلالها.. إن لا مادورو ولا تشافيز بحاجة تمثيليات كهذه، فثلثا الشعب الفنزويلي على أقل تقدير يمشي على النهج والسياسة التشافيزية كخطّ سياسي يجمعهم، لتبقى تلك القلة الليبرالية تتماوت وتضمحل تدريجياً وطبيعياً دون الحاجة لأي مشهد سينمائي.

فنزويلا التشافيزية، مدرسة وبوصلة لاتينية

إن التوازن الدولي الجديد بتراجع الأمريكي، وصعود البريكس، وخصوصاً الصين وروسيا، الحلفاء التاريخيين لفنزويلا يجعلان منها قلعة في قلب أمريكا اللاتينية لتزداد قوّة مع مرور الوقت، ويجعلان من نموذج سياستها ونضالها، وبمجمل ما حققته طوال العقدين- الماضي والجاري- مدرسة للقوى اليسارية إقليمياً بجوارها ودولياً على العموم، للاستفادة من التجربة وتطويرها والبناء عليها بما يناسب كل دولة عن أخرى، وأن للشعوب اليوم فرصة تستطيع من خلالها أن تقرر لنفسها دون هيمنة أو وصاية دولية من أحد، ليكون بدل تشافيزية واحدة، عشرات أخرى.

الولايات المتحدة...

وانهيار «الأحلاف المقدسة»

صرحت السفارة الكندية في المملكة السعودية في صفحتها الرسمية على موقع تويتر بما فحواه تنديداً باعتقال ناشطين سعوديين معارضين في السعودية إثر أحد التحركات الاحتجاجية.

■ جواد محمد

رغم أن كندا كانت قد نددت سابقاً بحوادث مشابهة في السعودية، ولكن في هذه المرة كانت التغريدة باللغة العربية خلافاً للمرات السابقة التي كانت تصرح باللغة الإنكليزية، الأمر الذي يوحي بأن التصريح موجه للشعب السعودي وليس للبنية الحاكمة.

هذا الفعل قُوبل باستنكار سعودي صيغ بكلمات حادة ضد التدخلات في الشؤون الداخلية للمملكة، بالإضافة إلى بعض الإجراءات الاقتصادية- أشبه بالعقوبات الأمريكية- ضد كندا، والتي كانت بعيدة عن قطاعي النفط والغاز السعوديين، الأمر الذي يدفعنا للاعتقاد بأن المشكلة الكامنة بين الجانبين، ورد الفعل السعودي غير المسبوق تجاه حلفائها، يحمل دلالات عدة ضمن المشهد الدولي المتغير.

المشكلة الكامنة بين الجانبين ورد الفعل السعودي غير المسبوق تجاه حلفائها يحمل دلالات عدة ضمن المشهد الدولي المتغير

نوعية الخلاف

إن الخلاف الكندي السعودي، وإن لم يصل إلى تلك الدرجات العالية من الاختلاف والتصعيد بعد، إلّا أنّ فيه من السمات والمزايا ما يجعله نوعياً ومهماً، بصرف النظر عن الجوانب الاقتصادية والمالية المباشرة، حيث إنّه:

أولاً: لم يكن غريباً أن تحدث خلافات بين حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها عادةً ما كانت تأتي في سياق استفزاز حليف ما إقليمي وازن لدفعه إلى تقديم المزيد من التنازلات للولايات المتحدة، في حين إن هذا الخلاف حدث بين جهتين لهما صلات استراتيجية مع الولايات المتحدة وتعتبر كل منهما مفتاحيتين في منطقتها.

ثانياً: إنها ليست المرة الأولى التي يتم فيها توجيه انتقادات للبنية الحاكمة في السعودية فيما يخص مسائل الديمقراطيات والحقوق، ولكنها المرة الأولى التي ترد فيها السعودية على الأمر، معتبرة الأمر مسألة سيادية غير قابلة للمساس، بالإضافة إلى اعتبار السفير الكندي شخصاً غير مرغوب به في المملكة مع سلسلة من الإجراءات الاقتصادية أشبه بالعقوبات الأمريكية تجنبت مجالي النفط والغاز.

ثالثاً: الحذر الأوروبي والأمريكي الجدي فيما يخص توجيه انتقادات جدية للسعودية ضمن إطار الأزمة المذكورة، حيث اكتفت بإدلاء بعض العبارات الدبلوماسية التي يمكن أن تقال في سياق أية أزمة بين بلدين حليفين، الأمر الذي يدفعنا إلى الاعتقاد ولو جزئياً بجدوى الموقف السعودي في عدم قبوله تدخلات حلفائه في شؤونه الداخلية.

في عمق المسألة

إن الأزمة بين الجانبين ما زالت حديثة العهد كما إنه من المبكر التنبؤ بمنحاها والاستفاضة في نتائجها ولا سيما في فترة تراجع الحلف الدولي المشترك، ولكن يمكن تحديد بعض ما يمكن اعتباره مؤشرات تلمح لبعض المسائل الجديدة وتأكيد أخرى قديمة.

إن انتقاد بعض الجوانب الديمقراطية في الداخل السعودي ليس بالجديد سعودياً، ولكن الجديد في الموضوع هو رد الفعل السعودي الذي أقل ما يقال عنه أنه جدي، إذ أن السعودية لم تقم بأي يوم من الأيام بطلب رحيل سفراء الدول الناقدة، أو فرض إجراءات ذات طابع اقتصادي مالي ضد أية دولة، مما يعطينا الحق في الاعتقاد بارتفاع مستوى الاستقلال السياسي النسبي للمملكة ولو جزئياً عن المنظومة الغربية بقيادة الولايات المتحدة، والتي كانت لفترة طويلة محج الأسرة الحاكمة في السعودية، الأمر الذي يعكس بدوره انخفاض درجة تحكم الولايات المتحدة بحلفائها الإقليميين.

يمكن اعتبار التصرف السعودي أشبه بالتمرد على الولايات المتحدة بما تمثله كمركز للقوى الرأسمالية الغربية في العالم، الأمر الذي ينم على أن السعودية بدأت تشعر بالاختناق تحت الغطاء الدولي الأمريكي حيث تمتد المشكلة في جذرها إلى عدم قدرة الولايات المتحدة على ضبطها للأزمات الدولية كنتيجة لانخفاض وزنها العام، فاليمن والأزمة مع قطر والتورط في سورية والهزيمة في العراق كلها دلالات تراجع أمريكي جدي يدفع بالسعودية إلى الشعور بالاختناق، بالتالي البحث عن خيارات أخرى.

إن معضلة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمكن اعتبارها مشكلة في نفس السياق على الأقل من حيث النتائج في كلتا المشكلتين تخسر الولايات المتحدة العلاقات الوطيدة بين حلفائها السعوديين، والكنديين، الأوروبيين، والبريطانيين. بعبارة أخرى انهيار تلك البنى التي وطدتها الولايات المتحدة في فترة التراجع السوفييتي وبعيد انهياره.

الصورة عالمياً

• أعلن جيش العدو أنه رصد إطلاق حوالي 150 صاروخاً من قطاع غزة الأربعاء الماضي، في حين زعم أن القبة الحديدية أسقطت 24 صاروخاً فقط وفشلت باعتراض باقي الصواريخ.

• أعرب الرئيس التركي أردوغان عن استعداد بلاده للتعامل بالعملات الوطنية في التجارة مع روسيا وإيران والصين ودول أخرى رداً على فرض واشنطن عقوبات اقتصادية على أنقرة.

• يعقد مسؤولون رفيعون من الكوريتين محادثات الأسبوع المقبل تحضيراً لقمة بين الرئيس الكوري الجنوبي مون جيه إن والرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ أون، وفق ما أعلنت سيئول.

• وصفت الخارجية الروسية حلف شمال الأطلسي الناتو بـ«عديم الجدوى» بعد حادث إطلاق صاروخ «جو- جو» من طائرة مقاتلة إسبانية تعود للناتو في المجال الجوي لإستونيا، عن طريق الخطأ.

• تظاهر المئات من سكان محافظة البصرة، الأحد الماضي، عند منفذ سفوان الحدودي مع الكويت، وهددوا بإغلاقه ومنع حركة الدخول والخروج خلاله، في مظاهرة مشابهة لأخرى حصلت الشهر الماضي.

• قال مسؤولون أمريكيون: إن إدارة الرئيس الأمريكي ترامب بدأت بتقليص برامج تعليم وتدريب عشرات الضباط الباكستانيين تبعاً لقرار ترامب الذي اتخذه هذا العام بتعليق المساعدات الأمنية لباكستان.

«بريكس» والمستقبل...

تَسلّط من جديد قمّة «بريكس» العاشرة- التي عقدت في يوهانسبرغ- الضوء على القوى الصاعدة الكبرى في اقتصاد اليوم العالمي. تواجه «بريكس» اليوم انتعاشاً عالمياً هشّاً تطغى عليه سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الحمائية أحادية الجانب الجديدة.

■ دان ستاينبوك وجيم اونيل
تعريب وإعداد: عروة درويش

عندما عقدت قمّة بريكس في إيكاترينبورغ في روسيا في عام 2009 بعد الأزمة المالية العالمية، كانت القوة الاقتصادية لقوى المنظمة الأصلية مجتمعةً- البرازيل وروسيا والهند والصين- تُقدّر بحوالي عشرة ترليونات دولار، أو حوالي ثلث المجموع الكلي لأكبر ستّة اقتصادات في الغرب- الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان-.

البعض يعاني والبعض يسير على الخطّة

كان الاقتصاد الصيني في عام 2000 بالكاد يشكّل عُشر الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. وكانت البرازيل تستقر بعد أعوام من الفوضى. وكان الاقتصاد الروسي يسحق عبر «العلاج بالصدمة» الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت إعادة التهيئة شديدة في الهند.

بعد عقد على ذلك بدا الاقتصاد العالمي مختلفاً جداً. كان الاقتصاد الأمريكي في حينه أكبر بمرتين من الاقتصاد الصيني، لكنّ نمو اليابان قد تمّت إعاقته جرّاء الركود. وكانت المستشارة ميركل تقود ألمانيا والرئيس الفرنسي ساركوزي يقود فرنسا، وكلاهما يقود الاقتصاد الأوروبي للتعافي. وكانت البرازيل في حقبة الرئيس لويز دي إناسيو لولا دا سيلفا تحدث تغييرات دراماتيكية في الوقت الذي تقلل فيه التفاوت التاريخي في المداخيل. وكانت الهند تحت قيادة رئيس الوزراء مانموهان سينغ تختبر نمواً سريعاً. وكان الرئيس بوتين في روسيا قد ضاعف حجم الاقتصاد حوالي ستّة أضعاف.

هل التحوّل في هيكل الاقتصاد العالمي لا يزال على المسار بعد ثماني سنوات زاخرة بالأحداث؟ الجواب المختصر على هذا السؤال، هو: «نعم» مشددة. لكن هنالك اختلافات كبيرة بين اقتصادات دول «بريكس».

دعونا نستعمل الاقتصاد الأكبر: الولايات المتحدة، كمعيار لمقارنة الافتراضات الأصلية لدول «بريكس» في بداية القرن مع التطور الاقتصادي الحقيقي في العقدين الماضيين والعقد الذي يوشك على الانتهاء.

وفقاً لهذه اللعبة البسيطة، فإنّ الاقتصاد الصيني قد توسّع بشكل كبير في هذا القرن وذلك حتّى ضمن منظور تاريخي عند مقارنته نسبياً باقتصاد الولايات المتحدة الذي تضاعف ثلاث مرّات من 12% إلى 40%. كانت تقديرات «بريكس» الأصلية أن تتخطى الولايات المتحدة بحلول عقد 2020، ولا تزال هذه الخطّة قائمة في ظلّ قيادة تشي جينغ بينغ. إن استمرّ ما يجري حالياً فسيصبح الاقتصاد الصيني أكبر بنسبة 13% من نظيره الأمريكي بحلول عام 2030 «أي: أقل بواحد بالمئة فقط من التقدير الأصلي «لبريكس»».

وفي حين أنّ مسار النمو الهندي قد تراجع بضعة أعوام، فقد تعافى في الأعوام الأخيرة. إن استمرّت الأمور على ما يرام بالنسبة للهند فإنّ اقتصادها سيتضاعف في العقد القادم. كما بإمكانه أن يحلّق ليحتل مكانة ثلث اقتصاد الولايات المتحدة بحلول عام 2030 «أي: أعلى بـ 4% من التقدير الأصلي «لبريكس»».

لكنّ البرازيل قد هوت بشكل كبير خلف التقدير الأصلي. فتحت قيادة لولا الحكيمة نما الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل أسرع من المتوقع في التقدير الأصلي «لبريكس». ولم تكن الفترة الأولى من رئاسة ديلما روسيف بعيدة بشكل كبير عن التقدير. لكن منذ منتصف العقد الأول بدأت روسيف تتعرض للاتهام، فأبطأت الفوضى النمو البرازيلي لترخي بحملها على الطبقة الوسطى والطبقة العاملة والفقراء. يحتل الاقتصاد البرازيلي الآن مركز سيشكل فيه 13% من الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2030 «أي: أقل بما يجاوز 40% من التقديرات الأصلية».

أمّا في روسيا فقد كان بوتين قادراً على عكس الهبوط الحاد للاقتصاد في التسعينيات واستعادة مسار النمو في العقد الأول من القرن. وعلى جميع الأصعدة العملية فإنّ الآفاق الاقتصادية لروسيا كانت لتتوافق بشكل كبير مع التقديرات الأصلية «لبريكس». إنّ العقوبات الغربية التي قادتها الولايات المتحدة هي التي لعبت دور العامل السلبي بالنسبة لروسيا. فدون هذه العقوبات الجدلية، كان الاقتصاد الروسي ليشكل حوالي خمس اقتصاد الولايات المتحدة بحلول عام 2030. ولكن بفضل «الحرب الباردة الجديدة» التي تقودها الولايات المتحدة فإنّ الاقتصاد الروسي سيشكل أقلّ من 10% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بحلول عام 2030 «أي: أقل بـ 55% ممّا هو متوقع».

إنّ الصعود الجاري للصين رغم تباطئهِ يستمرّ في كونه مصدر قوّة مميز للاقتصاد العالمي ناهيك عن بقيّة دول بريكس

اثنان من المحاذير الرئيسة لتوقعات النمو

هنالك نوعان من المحاذير الرئيسة لتوقعات نمو «بريكس». يتضمن الأول: آفاق التجارة الدولية وسط الحمائية المتصاعدة للولايات المتحدة. أمّا الثاني: فيتعلق بتأثير هذه الأفعال التجارية على الآفاق الدولية المتلاحقة.

فبعد عام من التهديدات شنّت إدارة ترامب حرباً تجارية ضدّ الصين منذ آذار. أصبحت الإجراءات فاعلة منذ مطلع مدّة قصيرة. وقد توسّعت بعد فترة صغيرة، ما بدأ على شكل «استعراض للأمن الوطني» على الصلب والألمنيوم ليصل إلى حقوق الملكية الفكرية والتكنولوجيا. علاوة على ذلك فإنّ الشقاق مع الصين قد بدأ يتسع ليصل إلى النزاع التجاري بين الولايات المتحدة وبين بقيّة دول أمريكا الشمالية الموقعة على اتفاقية التجارة الحرة، والدول الأوربية والآسيوية وغيرها من الاقتصادات الأخرى.

إن استمرت إدارة ترامب بالابتعاد عن نظام تجارة ما بعد الحرب، فإنّ هذه الشقاقات ستتسع أكثر وستصل إلى مستويات متعددة الأطراف. وحتّى لو كان بالإمكان تجنّب نشوب حرب تجارية على نطاق كلي، فإنّ لدى حرب الرسوم الجمركية احتمال الانتشار عبر القطاعات الصناعية والمناطق الجغرافية. بعد مضي النصف الأول من عام 2018، تمّ بالفعل تعديل توقعات النمو لدى صندوق النقد الدولي بالنسبة لأوروبا واليابان والمملكة المتحدة، وكذلك بالنسبة للبرازيل والهند. فمع تصاعد الشكوك الاقتصادية، لم يعد بإمكان المستثمرين أن يتجاهلوا الأمر أكثر من ذلك. وبالنظر إلى المحفزات السلبية الصحيحة، فإنّ «إعادة التقييم المفاجئ للأساسيات والمخاطر من قبل المستثمرين» باتت إمكانية قائمة.

لكن على المدى الطويل، حتّى الانعطافات السلبية، وإن كانت بفترات قصيرة، لا يمكنها أن تبطئ التصاعد النسبي للاقتصادات الكبيرة الناشئة رغم قدرتها على إبطاء نموها. إضافة إلى ذلك فإنّ مخاطر التجارة تزداد بشكل جذري، والركود طويل الأمد في الاقتصادات المتقدمة سوف يتعمق أيضاً.

أمّا المحذور الثاني: ففي خضمّ الأزمة المالية العالمية شكّلت الصين ما يقرب نسبة 50% من النمو العالمي، وهي لا تزال اليوم تشكّل حوالي 30% من التوقعات العالمية.

المعنى الضمني لهذا الكلام، هو: أنّ الصين ستسير، والعالم سوف يتبعها. وفقاً للسيناريوهات الإيجابية، فإنّ مثل هذه التداعيات الاقتصادية تدعم النمو العالمي. ووفقاً للسيناريوهات السلبية، فإنّ مثل هذه التداعيات الاقتصادية سوف تعيق توقعات النمو، ومن المحتمل أن تكون الأضرار التبعية هي الأسوأ على الاقتصادات الناشئة والمتقدمة.

ما الذي سيعنيه الالتحاق بركب اقتصادات «بريكس» في ظلّ هذه الظروف، من حيث القوّة الاقتصادية العالمية؟

«بريكس» لتجاوز الاقتصادات الرئيسة الستّة

بلغت قوّة الاقتصادات العالمية المتقدمة ذروتها في الثمانينيات والتسعينيات، لكن رغم التوسع المطّرد المستمر فقد ازداد تفتتها النسبي. في عام 2000 كانت اقتصادات الدول المتقدمة الكبرى في الغرب،

بين مسار التطور والعقبات

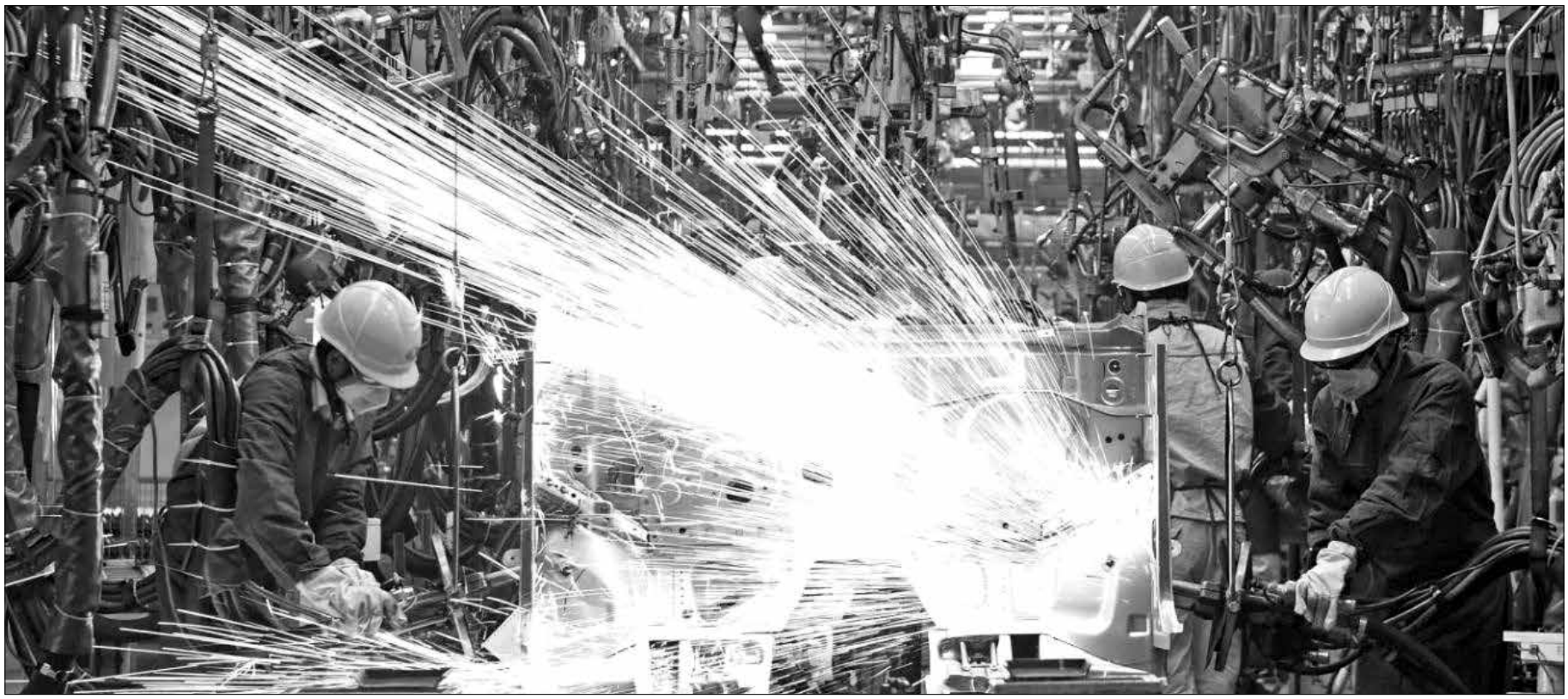

كما تعكسها الاقتصادات الستّة الرئيسة، أكبر بقرابة عشرة مرات من البرازيل وروسيا والهند والصين مجتمعة. لكنّ الأزمات المالية العالمية سرّعت من تفتت الغرب النسبي.

بحلول عام 2010 كانت الاقتصادات الستّة الكبرى أكبر بقرابة ثلاث مرّات من اقتصادات «بريكس». وقد تقلصت الحواف اليوم بشكل جذري.

فعلى الرغم من حرب الرسوم الجمركية التي شنتها الولايات المتحدة ضدّ الصين، ونضال الهند ضد الفقر، والفوضى الداخلية في البرازيل، والعقوبات ضد روسيا، فمن المحتمل أن تتجاوز اقتصادات دول «بريكس» الاقتصادات المتقدمة الرئيسة في أوائل عقد 2030. بحلول عام 2030 ستكون الاقتصادات الستّة الرئيسة خلف التقدير الأصلي بحوالي 5%، وستكون اقتصادات «بريكس» أكثر من ذلك بقليل أي: بحوالي 7%.

في الواقع، إن كان من المتوقع موازنة الاقتصادات الستّة الكبرى مع الاقتصادات الستّة الناشئة، وذلك عوضاً عن دول «بريك» الأربع فقط: البرازيل وروسيا والهند والصين، وذلك عبر تضمين إندونيسيا والمكسيك وتركيا، أو نيجيريا وجنوب إفريقيا، فسيثبت بأنّ الاتجاه أكثر بروزاً حتّى.

ففي حين تمّت إعاقة الاقتصادات المتقدمة عبر أزمات الدَّين السيادية فيها، فقد تعرضت الاقتصادات الناشئة الكبرى، مثل: البرازيل وروسيا للضرر وللفوضى السياسية والعقوبات. بكلمات أخرى، إنّ التحديات في هذين البلدين تحديداً هي سياسية بطبيعتها، وعليهما أن يواجها المحاولات الخارجية لتشكيل مستقبلها السيادي.

وفي المقابل، بما أنّ الاقتصادات المتقدمة لم تبدأ بعد حتّى في تخفيض عبء ديونها، فإنّ نفوذها الاقتصادي قد يتداعى بشكل أسرع نسبياً في بعض الأوقات في المستقبل. بكلمات أخرى، إنّ التحديات التي تواجهها هي اقتصادية بطبيعتها.

هنالك طريقة واحدة قابلة للتطبيق يمكن من خلالها تحقيق وعد «بريكس» الاقتصادي، وهو التنمية الاقتصادية. وأيّة فوضى سياسية أو شبه سياسية «عقوبات، تغييرات في النظام» أو أعمال عسكرية، سوف تعيق المستقبل الاقتصادي لكلتا مجموعتي الدول.

«بريكس» القويّة، والصين الأقوى

لقد كان نمو الناتج الإجمالي العالمي حوالي 3,4% حتّى الآن هذا العقد، منذ عام 2011، ورغم كونه أدنى من 3,7% في العقد الماضي فهو يماثل تقريباً النمو الذي حدث خلال الثمانينيات والتسعينيات. ففي حين أنّ نمو الناتج الإجمالي العالمي قد كان أضعف بقليل، فهو لم يكن ضعيفاً بالقدر الذي يعتقد كثيرون. عندما تتعمق في التفاصيل الإقليمية يتبيّن لديك أنّ هنالك سبباً واحداً لهذا الأمر، يُدعى هذا السبب: الصين. إنّ الصعود الجاري على قدم وساق للصين، رغم تباطئه، يستمرّ في كونه مصدر قوّة مميز للاقتصاد العالمي، وذلك ناهيك عن بقيّة دول مجموعة «بريكس».

رغم التباطؤ الصين ستضاهي الولايات المتحدة

من المرجح في هذا الصدد أن تشهد الصين نمواً اقتصادياً أبطأ في العقد المقبل، وهذا لا ينبغي أن يشكل مفاجأة لأحد، وكنت قد توقعت بدوري نمواً أضعف، ربما بين 5 و6%. ورغم ذلك فسيصبح الاقتصاد الصيني على هذا المنوال كبيراً بقدر اقتصاد الولايات المتحدة بحلول 2027. وإن لم يبطئ الاقتصاد الصيني فمن المرجح أن يضاهي الولايات المتحدة في وقت أقرب.

إنّ النمو طويل الأجل في أيّ بلد محكوم أساساً بعاملين: قوّة العمالة فيه وإنتاجيته. لقد وصلت الصين إلى مرحلة الذروة في تركيبتها السكانية، أو قريبة منها على الأقل، ولهذا فالطريقة الوحيدة للحفاظ على نمو يفوق 6% هو عبر نمو مرتفع جداً في الإنتاجية. يمكن في هذا السياق أن يؤدي الظهور الدراماتيكي لحرب الرسوم الجمركية التي بدأها دونالد ترامب إلى إضعاف معدلات نمو الصين.

ومع ذلك، فطالما أنّ «معارك العين بالعين» التي تجري الآن مستمرة، فقد يكون هنالك برأيي بعض الآثار الجانبية النافعة على أداء النمو طويل الأجل في الصين. فمن المرجح أن تشجع على تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية المحلية، وهو الأمر الأكثر أهمية لتحدي الإنتاجية الصينية المتعلق بأدائها التجاري الخارجي.

لا تزال الصين في مركز الجوانب الأكثر إيجابية لفرص النمو العالمي، وصعود المستهلكين الصينيين ربّما هو أكثر التطورات الفردية أهمية في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي سيكون صنّاع السياسات الأمريكية أكثر حكمة إذا ما أخذوه بعين الاعتبار أكثر.

أمّا بالنسبة لأعضاء «بريكس» الآخرين، فهم يواجهون تحديات وآفاق نمو مختلفة.

فلدى الهند أقوى ديناميكية قوى عاملة، وهي الآن في موقع في البقعة الحلوة لنمو القوى العاملة السريع، وتبدأ باختبار بعض التمدين الشديد الذي مرّت به الصين خلال العشرين عاماً الماضية. وعليه فيمكنها بسهولة أن تحظى بنسبة نموّ ناتج محلي إجمالي تتخطى 7% خلال السنوات العشر القادمة، وإن قامت بإصلاحات هيكلية مميزة فمن المحتمل أن تصل بنموها إلى 10%. وستصبح الهند في منتصف العقد القادم خامس أكبر اقتصاد في العالم، وهي منذ الآن تنافس ألمانيا على كونها الرابعة، وإن بقيت على هذا المسار فستصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم في أواخر عقد 2030.

تحديات البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا

أما بالنسبة لأعضاء «بريكس» الثلاثة الآخرين: البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا، ففي حين أنّ اقتصاداتهم ومجتمعاتهم متمايزة، فجميعها برأيي تواجه تحدياً مشتركاً: إنّه اعتمادها الكبير على السلع، ودوراتهم متقلبة. فقد تمّ كبحهم على المدى الطويل بسبب اعتمادهم المفرط على دورات أسعار السلع. فكما رأينا في الـ 17 عاماً الماضية، خاصة مع البرازيل وروسيا، يبدو كلّ شيء مذهلاً عندما ترتفع أسعار السلع بشكل حاد، لكن عندما نصل إلى المرحلة الحتمية فتهبط أسعار السلع بشكل حاد تظهر نقاط الضعف الشديدة لديهم. ينطبق النمط ذاته على جنوب إفريقيا، لكن بالإضافة إلى هذه المشكلة فإنّهم يعانون من أنّ لديهم سكّاناً عاملين أقل، ومن تحديات صحية وتعليمية، ومن حاجتهم إلى تعديلات هيكلية كبرى.

أرى أنّ علينا استثناء جنوب إفريقيا عند الحديث عن سياق المجموعة، والتي أرى بأنّ هنالك من هو أجدر بعضوية المجموعة منها، مثل: نيجيريا، فلا يمكنني أن أتخيل بأنّ جنوب إفريقيا ستحتل مركزاً بين أكبر عشرين اقتصاد في العالم في السنوات العشرين القادمة. أمّا البرازيل ورغم ضعفها في السنوات الأخيرة، فهي لا تزال تحتل المرتبة الثامنة أو التاسعة، وروسيا في المركز 11، مع إمكانية تعملق كلتيهما. لكن على كلتيهما أن تتبعا سياسات تخلصهما ممّا يسمى لعنة السلع، وأن تجعلا اقتصاديهما أكثر مرونة وديناميكية.

سيصبح إجمالي اقتصادات بريكس أيضاً أكبر من مجموع اقتصادات السبعة الكبار G7 مجتمعة ما بين 2035 و2040

إنّ الحقائق داخل «بريكس» بعد 17 عاماً على وجودها هي أنّ الصين هي الأقوى فيها. يتم انتقاد مصطلح «بريكس» لكونه يدمج دولاً ويقصي أخرى بشكل غير منطقي. فالحقيقة اليوم أنّ حجم اقتصاد الصين يقدّر بـ 12,7 ترليون دولار، وهو ما يجعله أكثر من ضعف اقتصادات دول «بريكس» مجتمعة. إنّه يخلق اقتصاد جنوب إفريقيا كلّ ثلاثة إلى أربعة أشهر، وربّما روسيا كلّ عام، وهو أكبر ستّ مرات من الهند رغم أنّ نمو الناتج المحلي الإجمالي لديها هو في أقوى معدلاته. يعكس هذا الأمر حقيقة أنّه منذ عام 2001 نمت الصين بنفس قوّة أكثر السيناريوهات الموضوعة تفاؤلاً. سيصبح الاقتصاد الصيني بحجم الاقتصاد الأمريكي في الفترة ما بين 2025 و2030، ولهذا السبب هي الأقوى. ومع استمرار هذا الوضع، سيصبح إجمالي اقتصادات «بريكس» أيضاً أكبر من مجموع اقتصادات «السبعة الكبار G7» مجتمعة ما بين 2035 و2040.

ترامب «يقرر» إحياء الاتحاد السوفيتي!

لسخرية القدر أصبح الأمر واضحاً اليوم فقط وهو: لماذا «تدخل بوتين بنتائج الانتخابات الأمريكية، وأتى بترامب إلى السلطة»!– لأن ترامب «سيجعل روسيا عظيمة من جديد»..

■ الكسندر نازاروف*

تعوّدت الولايات المتحدة على منطق القوة وتعوّدت ألا تفكر في التداعيات أو في خطوتين إلى الأمام وهو ما يجعلها تسدد فواتير قراراتها دائماً

لقد دفعت هيستيريا العداء لروسيا في الولايات المتحدة الأمريكية أعضاء من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في مجلس الشيوخ الأمريكي لتقديم مشروع قانون يتضمن عقوبات جديدة وصارمة ضد روسيا، وهي العقوبات التي وصفها رئيس الوزراء الروسي، دميتري مدفيديف، بـ«إعلان حرب اقتصادية». وبالفعل فإن تجميد الأصول المالية، وحظر التعاملات بالدولار الأمريكي تشبه تماماً العقوبات الصارمة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران.

تبديد الأوهام

من الواضح أن أمريكا قد فقدت أية صلة لها بالواقع في خضم الهيستريا المناهضة لروسيا، كما يبدو كذلك أنها لا تفهم أن عزل روسيا، على غرار ما يحدث مع إيران، هو أمر مستحيل، وبالرغم من أن هذه العقوبات مؤلمة، إلا أن الضرر الذي سيطال أوروبا وبقية الشركاء التجاريين لروسيا من عزل موسكو سوف يكون كارثياً بحق. ما يعني: أن العقوبات لن تعزل روسيا، وإنما ستعيد تنظيم التدفق التجاري بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية والدولار، أي: ستخفّض من مناطق تداول الدولار في العالم، وبالتالي من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، بذلك فإن واشنطن بتلك العقوبات تشبه شخصاً يطلق الرصاص على قدميه من فوهة آر بي جي. فالحديث عن أي حصار لروسيا أمر مثير للضحك، فأية محاولة عسكرية لإعاقة التجارة الروسية ستجد في المقابل رداً عسكرياً مضاداً، ودعونا نبدأ ساعتها في عدّ أي الأطراف يمتلك عدداً أكبر من الرؤوس النووية. وعلى أية حال فإذا كان المواطنون الروس لم يشعروا في حياتهم اليومية بالعقوبات الأمريكية السابقة ضد روسيا، فسوف يلاحظون هذه العقوبات، لكن أثرها على حياتهم لن يكون كبيراً.

وهذا ليس مربط الفرس.. فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي ظهرت نخب روسية تميل نحو الغرب، بل كان هناك توجه عام، يرغب في التكامل مع أوروبا، وبناء فضاء جغرافي واحد من لشبونة غرباً وحتى فلاديفوستوك في أقصى الشرق، وكانت أغلبية الروس آنذاك، وفي مقدمتهم النخب الروسية، يعتبرون أن الطريق الذي سلكته روسيا لقرون مضت، وانفصلت من خلاله عن أوروبا هو خطأ يجب إصلاحه. وذهبت الآمال بالحالم غورباتشوف إلى أنه من الممكن إيجاد توافق كامل، والعيش بسلام كأسرة واحدة. لكن الحقيقة اتضحت فيما بعد، وهي أن العيش بسلام مع الغرب يعني: الانصياع الكامل ومنح مفتاح البيت للسادة في واشنطن، وربما ترك البيت والذهاب إلى الفناء الخلفي للحياة هناك.

يستند الوجود الروسي على اتساع نفوذ البلاد للمناطق التي توفر لها الأمن ودرء التهديدات الخارجية وهو ما فرضته ضرورات التاريخ والسياسة الطبيعية

ضرورات التاريخ والسياسة

قاومت النخب الروسية طويلاً وبعناد تلك الحقيقة، لكن الغرب، من جانبه، ترك لها وبقدر العناد نفسه، مساحة أقل للحفاظ على تلك الأوهام، وارتفعت حدة العدوان الغربي، خطوة تلو الأخرى، حتى وصلت إلى لحظة الحرب الاقتصادية التي نواجهها اليوم. وأنه لولا امتلاك روسيا للسلاح النووي، لكانت هناك حرب أخرى حقيقية تدور رحاها الآن، بل أظن أن التصعيد الغربي لم يبلغ ذروته بعد، ولا أستبعد إمكانية اندلاع نزاع مسلح في المستقبل.

لكن الأهم من ذلك كله، هو: أننا نستطيع الآن أن نؤكد أن قوة الطبيعة، والسياسة الطبيعية «الجيوبوليتيكا» تظهر لنا من جديد لتضع النقاط على الحروف، وليعيد الغرب لروسيا مكانتها في أن تصبح حضارة مستقلة بذاتها، ولتصدّ هجوم الأعداء وتزداد بذلك صلابة وقوة.

إن تاريخ روسيا بأسره مليء بهجوم الأعداء، والانتصار عليهم، وضمّ أراضيهم لدرء تهديداتهم في المستقبل، حيث يستند الوجود الروسي على اتساع نفوذ البلاد للمناطق التي توفر لها الأمن ودرء التهديدات الخارجية، وهو ما فرضته ضرورات التاريخ والسياسة الطبيعية، حيث تعيّن على أية دولة تحتل منطقة وسط أوراسيا أن تحلّ تلك المشكلة أو تختفي من الوجود، وعلى من يشغل فراغ الدول المختفية أن يتبع النموذج نفسه بدوره.

فواتير واجبة التسديد

بالطبع كانت مقدمة المقال نكتة واضحة حول التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية، ومن الواضح الآن أن فكرة التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية لم تكن سوى إحدى الأوراق السياسية التي اخترعتها هيلاري كلينتون في حملتها الانتخابية، والتي تستخدم الآن من المؤسسة القديمة في الولايات المتحدة الأمريكية للحد من سلطة ترامب، وللعدوان على روسيا.

إن علينا أن نشكر السيدة كلينتون وليس ترامب، مهما حملت تلك العبارة في طياتها من التناقض، لأنها وضعت، من خلال اختراعها لـ «رشاغيت» Russiagate، النخب الروسية على طريق الصواب.

لقد تعوّدت الولايات المتحدة على منطق القوة، وتعوّدت ألّا تفكر في التداعيات أو في خطوتين إلى الأمام، وهو ما يجعلها تسدد فواتير قراراتها دائماً، بدءاً من فييتنام. وبينما تقع الولايات المتحدة تحت تأثير التنويم المغناطيسي لـ «رشاغيت»، دون أن تفكّر خطوتين إلى الأمام، فإنها تدفع روسيا إلى طريق استعادة عظمتها.

قد لا يكون ذلك أمراً سهلاً، ولكننا تمكّنا من ذلك خلال الألف سنة الأخيرة، وأعتقد أننا سوف نتمكن من ذلك هذه المرة أيضاً.

■ محلل سياسي روسي

أطفال الليلك والشمس يطلبون خبزاً

**ما الذي أيقظك الآن؟
تمام الخامسة؟
كان إبراهيم رسّام المياه
وسياجاً للحروب
وكسولاً عندما يوقظه الفجر
ولكنّ لإبراهيم أطفالاً من الليّلك والشمس
يريدون رغيفاً وحليب
كان إبراهيم رسّاماً وأب
كان حيّاً من دجاج وجنوب وغضب
وبسيطاً كصليب
المساحات الصغيرة— محمود درويش**

■ آلان كرد

شعر درويش بالحنين إلى خبز أمه، ونسج عنوان إحدى أشهر قصائده عن الأم قائلاً: أحن إلى خبز أمي. كتب درويش قصيدته وراء قضبان سجون الاحتلال عام 1965 وتحولت إلى واحدة من أشهر قصائد فلسطين.

تستسهل بعض الصحف موضوع الكتابة عن محمود درويش، وما أسهل السرد الذي يؤدي مهمة إخراج الشاعر عن جلده وإبعاد قصائده عن ظروف تبلورها.

حنينه إلى خبز الأم وقهوتها، قصيدة تقاوم ظروف السجن والاعتقال، أجل هي قصيدة تقاوم، كتبها الإنسان المتشبث بقوة فكرة «التغيير» ورفض الاحتلال، كتبها الإنسان الذي أمضى سنوات طويلة من حياته في ذلك الدرب الصعب قريباً من الوجدان الشعبي وقضية فلسطين.

اعتقلته قوات الاحتلال خمس مرات موجهة له تهمة: رئيس تحرير صحيفة شيوعية، وفي إحدى تلك المرات الخمس، تبلورت قصيدته «أحن إلى خبز أمي» التي لا يفصل فيها بين الأم والخبز والقهوة ومقاومة ظروف الاعتقال.

قرأ درويش مبكراً ما سيجري في الاتحاد السوفييتي منذ بداية السبعينات، ولم يرضَ عن الأنظمة العربية. ورغم ذلك لم يتخلَّ عن فكرة «التغيير» ورفض الاحتلال. وكتب من جديد قصيدة بيروت وقصيدة الخبز، ليؤكد ثانيةً أن الخبز لا ينفصل عن المقاومة وبالعكس. فهما خطان لا ينفصلان على طريق التغيير والتحرير من وجهة نظر شاعر المقاومة الفلسطينية والثورة الاجتماعية.

كتب في القصيدة الأولى عن تفاحة البحر بيروت وتاجر الخبز الخبيث وبائع النفط من المحيط إلى الجحيم.

وفي قصيدة الخبز يقول:

ما الذي أيقظك الآن
تمام الخامسة؟
كنت تعرف
هي بيروت الفوارق
هي بيروت الحرائق
ما الذي أيقظك الآن؟
تمام الخامسة؟
إنّهم يغتصبون الخبز والإنسان
منذ الخامسة

أخبار ثقافية

مخطوطات نادرة تعرض لأول مرة

عرض في جناح مكتبة الأسد في معرض الكتاب الـ 30 مخطوطات نادرة وقديمة، بعضها يعرض للمرة الأولى في الجناح لكنوز الأجداد مما كتب بخط اليد، وهي مخطوطات ثمينة جداً، بعضها للفارابي وتتعلق بالفلسفة ككتاب الفصوص مع التعليقات والشروحات، ومن المخطوطات النادرة التي يضمها الجناح عن خسوف القمر التي ألفها العالم الدمشقي ابن الشاطر وآخر لابن سينا الذي يبحث في هذه الظاهرة إضافة لحركة الكواكب في كتابه بيان الأرصاد الكلية، ومخطوط في الحساب للعالم والبحار ابن ماجد.

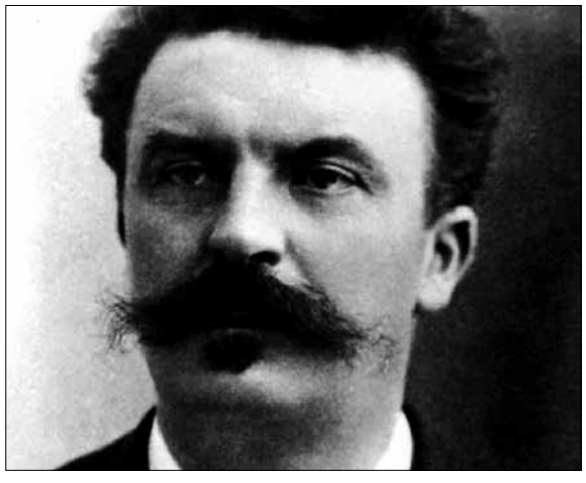

تشيخوف فرنسا

إحياء فعاليات ثقافية عالمية الذكرى السنوية الـ 168 على مولد الكاتب الفرنسي الشهير غي دو موباسان الملقب بتشيخوف فرنسا، موباسان روائي فرنسي وأحد آباء القصة القصيرة الحديثة، وأحد تلامذة فلوبير. من أشهر قصصه «كرة الشحم»، «بيير وجان»، ومن أهم قصصه القصيرة: «العقد» و«الآنسة فيفي». كان موباسان يقول: إن هناك من الحقائق ما يساوي الناس عدداً. فكل منا يكوّن لنفسه صورة عن العالم. ووصف الكاتب موباسان بالرسام الأكبر للعبوس البشري، ودوماً ما كان يصاب بصداع حتى أصيب بالجنون ومات في إحدى المصحات.

كانوا وكنا

عبد المعين الملوحي «الشيوعي المزمن»، عَلَم من أعلام الثقافة الوطنية والأدب في سورية، أغنى المكتبة العربية بالكثير من المؤلفات والأبحاث وترجم أعمالاً من الأدب الفيتنامي والصيني والعديد من المخطوطات الهامة التي لم تنشر بعد. في الصورة جمهور حضر حفل توقيع كتاب الأديب الراحل عبد المعين الملوحي «كيف أصبحت شيوعياً؟» في إحدى دور النشر بدمشق عام 2003.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/08/12» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

انتهاء الدورة الـ 30 لمعرض الكتاب

اختتمت الدورة الثلاثون لمعرض الكتاب الدولي في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق يوم السبت 11 آب 2018، المعرض الذي استمرت فعالياته على مدى 12 يوماً منذ 31 تموز الماضي بمشاركة 200 دار نشر، منها 140 دار نشر محلية و60 دار نشر عربية وأجنبية مباشرة أو بالوكالة من لبنان والعراق وروسيا والدانمارك وإيران وغيرها.

■ قاسيون

إضافة إلى آلاف الكتب المعروضة، نظمت فعاليات ثقافية منوعة، منها: 55 حفل توقيع للكتب المؤلفة أو المترجمة، ومحاضرات وندوات ثقافية ولقاءات فكرية وأمسيات شعرية وبرامج إعلامية ومعارض صور فوتوغرافية وألعاب الأطفال وعروض سينمائية. ويذكر أن فعالية معرض الكتاب الدولي مستمرة منذ عام 1985، وتوقفت لعدة سنوات خلال الأزمة.

احتجاج القراء

لم يخفِ القرّاء وروّاد المعرض احتجاجهم على ارتفاع أسعار الكتب، في حين حلقت بعض الكتب ليصل سعرها ما بين 15 ألفاً إلى 25 ألفاً ثمناً للنسخة الواحدة.

التقط بعض الزوار صوراً مع صفوف الكتب المعروضة وقالوا متهكمين: لا نستطيع شراء الكتب، سنتصور معها. في إشارة إلى انعدام قدرتهم على دفع ثمن بعض الكتب.

وقال آخرون: إن فئة القرّاء بدأت تضيق في سورية بتأثير عوامل متعددة ومنها ارتفاع أسعار الكتب بشكل لا يتناسب مع الأجور.

وهكذا عرض رأس مال كارل ماركس بـ 25 ألفاً وروايات فيودور دوستويفسكي ما بين 12–18 ألفاً، أي: ما يعادل نصف راتب الموظف أو العامل. كما لاحظت «قاسيون» الأسعار العالية لأعمال كتاب الأدب الروسي وانتشارها عند العديد من دور النشر التي شعرت فجأة بأهمية «الأدب الروسي المترجم» في السنوات الأخيرة بعد غياب استمر لعقود.

تحدث ممثلو بعض دور النشر في لقاء مع «قاسيون» عن المستوى المنخفض للإقبال، وحدثنا بعضهم الآخر عن المستوى المتوسط، بينما خسرت بعض دور النشر وتكبدت تكاليف المجيء دون أن تعوض مبيعات المعرض تلك التكاليف. وقال ممثل دار الفارابي: إن الإقبال على شراء الكتب في معرض الكتاب الدولي لدورته الـ 29 عام 2017 كانت أفضل من معرض العام الحالي.

بين صفوف الكتب

زارت «قاسيون» بعض أجنحة معرض الكتاب في مكتبة الأسد، حيث تنوعت الكتب المعروضة واختلفت نوعيتها من دار إلى أخرى.

شاهدنا في دار الفارابي مؤلفات حسين مروة ومهدي عامل وفرج الله الحلو وبعض الأعمال الأدبية العربية والعالمية، ومؤلفات ماركسية مترجمة. ولعل من أهم ما عرض في جناح دار الجمل كتاب الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي الذي حمل عنوان «الأمير الحديث، قضايا علم السياسة في الماركسية».

في جناح الهيئة العامة السورية للكتاب، وجدنا كتباً مترجمة عن الأدب الإسباني والإيطالي والروسي والألباني والفرنسي، كذلك كتباً مترجمة لسيرغي قره مورزا مثل: التلاعب بالوعي– تصدير الثورة– قصة نشوء وسقوط الاتحاد السوفييتي. وكانت كتب الهيئة العامة للكتاب أرخص من غيرها لوجود الدعم واختلاف نوعية الورق. وشمل جناح الهيئة كتباً مختلفة في الأدب والتاريخ والاقتصاد والسياسة والفن.

«التقط بعض الزوار صوراً مع صفوف الكتب المعروضة وقالوا متهكمين: لا نستطيع شراء الكتب سنتصور معها»

قرأنا عناوين كتاب كبار مثل: عزيز نيسن وإدواردو غاليانو وجنكيز إيتماتوف في جناح دار الطليعة الجديدة، وآداباً عالمية مترجمة عند دور نشر أخرى. واحتوى جناح المركز الثقافي الروسي على أعمال تشيخوف وشولوخوف وجون ريد ولينين وغيرها من مطبوعات المرحلة السوفييتية باللغات الروسية والعربية والإنكليزية. إضافة إلى أحدث الإصدارات الروسية من روايات وقصص وكتب في السياسة والاقتصاد مثل: «تاريخ الفكر الاقتصادي».

عرضت المديرية العامة للآثار المتاحف في جناحها مجموعة قيمة من الكتب المترجمة والمؤلفة عن علم الآثار وكتباً توثق عمل البعثات الأثرية الوطنية والعالمية في سورية. وانفردت بعض دور النشر بعرض الكتب العلمية، وعرض بعضها الآخر عشرات العناوين التجارية وكتب الموضة التي تستخف بعقل القراء وتستهدف الحصول على الربح السريع والخداع مثل: 7 طرق للنجاح– كيف تكون سعيداً... إلخ.

حفلات توقيع الكتب

شهدت الدورة الـ 30 لمعرض الكتاب الدولي 55 حفل توقيع للكتب، مثل: كتاب «إحدى عشرة قدماً سوداء، عندما يلعب المضطهدون كرة القدم» لمحمود العدوي. وكتاب «استعباد العالم» لفالنتين كاتاسونوف من ترجمة د. إبراهيم استنبولي وغيرهم.

حصل بعض الكتاب على تغطية إعلامية بسيطة لحفل التوقيع، بينما حصل بعضهم الآخر على تغطية إعلامية ضخمة. وآخرون لم يعرفوا وسائل الإعلام أثناء توقيع كتبهم وأنهوا حفلهم مع الأصدقاء.

الكتب الفائزة بجائزة الترجمة

صدرت الكتب الثلاثة الفائزة بجائزة سامي الدروبي للترجمة 2017 عشية الدورة الـ 30 لمعرض الكتاب 2018. ويذكر أن جائزة سامي الدروبي للترجمة تمنحها الهيئة العامة للكتاب في وزارة الثقافة للكتب الفائزة منذ سنوات.

والكتب الثلاثة التي فازت فجائزة عام 2017 وصدرت قبل أسابيع: الكتاب الفائز بالمرتبة الثانية «ثلاث دقائق من التأمل» لكريستوفر آندريه وترجمة آلاء أبو زرار، ويقع في 152 صفحة من القطع الكبير. والكتاب الفائز بالمرتبة الثالثة «الأم والطفل بخير» لأوليفييه كياكياري وترجمة شادي سميع حمود، ويقع في 103 صفحات من القطع الكبير.

فاز بالمرتبة الأولى للجائزة كتاب «استعباد العالم» للبروفيسور فالنتين كاتاسونوف وترجمة الدكتور إبراهيم استنبولي، ويقع في 678 صفحة من القطع الكبير.

قال البروفسور كاتاسونوف في لقاء تلفزيوني: «العبودية هي فعلاً، مفهوم متعدد الأبعاد. تعريف العبودية الأول، الحرفي، هو: «امتلاك الإنسان». إنسانٌ يمتلك إنساناً آخر، كملكية بموجب القانون. أما البعد الآخر لمفهوم العبودية، فهو العبودية الاجتماعية– الاقتصادية. وهي أن يستخدم شخصٌ شخصاً آخر ويستحوذ على حصيلة نشاطه العملي أو الذهني، أي:– الاستيلاء على ناتج عمل الغير. والبعد الثالث، هو: مفهوم العبودية الأكثر عمقاً، أي: العبودية الروحية والفكرية. وهي عادات بشرية ما، أو قيم مادية معينة، يتم فرضها على الناس من خلال الهيمنة الإعلامية والتأثير الدعائي النفسي».